وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية –قطب شتمة– بسكرة

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

دور منظمة الوحدة الإفريقية في حل نزاعات القارة

1963_2000م

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعداد الطالبة:

عمارة مروى

إشراف الأستاذ (ة):

جدو فؤاد

السنة الجامعية

2015/2014 م

بسم الله الرحمن الرحيم

"اقرأ باسم ربك الذي خلق (1) خلق الإنسان من علق(2)

اقرأ و ربك الأكرم (3) الذي علم بالقلم (4) علم

الإنسان ما لم يعلم (5) "

****سورة العلق الآية05****

شكر و عرفان

بداية الحمد لله الذي وفقني و أعانني لانجاز هذه الدراسة و تقديمها في شكلها النهائي

وبعدها أتقدم بأسمى عبارات الشكر و التقدير و العرفان إلى أستاذي المشرف جدو فؤاد على نصائحه و دعمه و توجيهاته العلمية القيمة التي أفادتني في انجاز هذا العمل بالرغم من كل المسؤوليات الملقاة على عاتقه و التي تنصب في سبيل العلم و البحث العلمي والى كل من ساعدني على إتمام هذا البحث و أخص بالذكر الأستاذ عبد الكريم قرين الذي لم يبخل علي في مساعدتي بالمادة العلمية

كما أعبر عن شكري أيضا لكل أساتذة تخصص تاريخ معاصر على جهدهم و متابعتهم لنا خلال مشوارنا الأكاديمي.

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: معطيات حول منظمة الوحدة الإفريقية

المبحث الأول: نشأة المنظمة

المطلب الأول : الظروف الدولية قبل نشأت المنظمة

المطلب الثاني : المؤتمرات التأسيسية للمنظمة

المطلب الثالث: قيام منظمة الوحدة الإفريقية

المبحث الثاني: هيكلة المنظمة

المطلب الأول: أهداف المنظمة

المطلب الثاني: مبادئ المنظمة

المطلب الثالث: هياكل المنظمة

الفصل الثاني: آليات حل النزاعات في المنظمة

المبحث الأول: الآليات السلمية

المطلب الأول: الدبلوماسية

المطلب الثاني: العقوبات الاقتصادية

المبحث الثاني: الآليات العسكرية

المطلب الأول: المساعدات العسكرية

المطلب الثاني: التدخلات العسكرية

الفصل الثالث: نماذج من النزاعات ودور المنظمة في حلها

المبحث الأول: حرب الرمال 1963م

المطلب الأول: تطورات الحرب

المطلب الثاني: دور المنظمة في حلها

المطلب الثالث: تقييم لدور المنظمة

المبحث الثاني: الحرب الأهلية في الصومال

المطلب الأول: تطورات الحرب

المطلب الثاني: دور المنظمة في حل الحرب

المطلب الثالث: تقييم دور المنظمة

خاتمة

تعتبر القارة الإفريقية من أهم القارات في العالم ، حيث تتمتع بخصوصيات ما يميزها عن القارات الأخرى و بالإضافة إلى تنوعها الحضاري تتميز بتنوع اثني و تنوع في البيئة الطبيعية فضلا عن الثروات الباطنية هذا ما جعلها الهدف الأول للدول الاستعماري، أين تعرضت منذ المنتصف الثاني من القرن الخامس عشر لموجة الغزو الاستعماري الأوربي مورست فيها كل أنواع الظلم الاجتماعي و الاقتصادي.

ولكن بقدر ما عانى الأفارقة من مرارة الاستعمار بقدر ما كانت انتفاضتهم عنيفة و قوية و أدركو أثناء معاركهم مع الاستعمار أن سلاح التفرقة هو أقوى سلاح يطبقه المستعمر وان الوحدة هي أقوى سلاح تتحطم عليه قوة المستعمر و أطماعه. فتوالت حركات التحرر التي كان هدفها الأول الاستقلال عن الاستعمار الغربي لإعادة الكيان السياسي و الاقتصادي و إعادة الكيان الذاتي لإفريقيا.

و مع بداية القرن العشرين وبروز حركات التحرر بدأت تتبلور فكرة الوحدة الإفريقية لدى شعوب القارة فنشأت الجامعة الإفريقية التي عقدت مؤتمراتها بداية من سنة 1900م إلى غاية 1945م، وبعد الحرب العالمية الثانية تغير تفكير الأفارقة إلى عقد مؤتمرات الجامعة الإفريقية داخل القارة نفسها إلى أن اتفق الزعماء الأفارقة سنة 1963م بإعلان ميلاد منظمة الوحدة الإفريقية لتحقيق الوحدة وتصفية الاستعمار و التخلص من أثاره التي تركها على أرض القارة.

و في إطار تجسيد الوحدة الإفريقية التي دعا إليها كبار القادة الأفارقة واجهت المنظمة الكثير من المشاكل و التحديات في جميع المجالات أثرت في الاستقرار الداخلي للقارة، مما جعل المنظمة تلعب دور في مواجهة هذه المشاكل إصرارا على ضرورة تحقيق الاستقلال الكامل لجميع الدول الإفريقية و السعي للقضاء على النزاعات الناشئة بين الدول الإفريقية و تدعيم وحدة الدول و تضامنها.

و هذا ما سنحاول إبرازه من خلال دراسة حالتي حرب الرمال 1963م (نزاع الحدود بين الجزائر و المغرب) و الحرب الأهلية في الصومال 1991م و دور المنظمة في حل الأزمتين. أين أعطت تصور بعيد عن تدخل الدول الكبرى في المنطقة.

أهمية الدراسة :

لهذه الدراسة أهمية باعتبارها تتناول موضوع المنظمات الدولية و الإقليمية و خاصة منظمة الوحدة الإفريقية في حقل الدراسات التاريخية في إطار مقاربات سياسية و اجتماعية و اقتصادية تكمن في التحول التاريخي في الدور الذي لعبته المنظمات في حل النزاعات الدولية.

بالإضافة إلى تدخل المنظمات الإقليمية لحل النزاعات و ارتباطه خاصة بظاهرة انتشار النزاعات في القارة الإفريقية بصفة عامة، و من ثم فهو مرتبطا إلى حد كبير بهيكل النظام الدولي الجديد لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة.

أهمية تدخل المنظمات الإقليمية في حل النزاعات خاصة في ظل النظام الدولي الجديد، و بروز فكرة الإقليمية التي تعني ضرورة و أهمية تسوية النزاعات في إطار إقليمي خاصة في إفريقيا بعيدا عن تدخل المنظمات الدولية و الدول الكبرى.

دور المنظمة الإفريقية في حل النزاعات الإقليمية سواء نزاعات حدودية أو نزاعات داخلية في سبيل تحقيق الأمن و الاستقرار في أقاليمها، بعيدا عن منظمة الأمم المتحدة و تدخل الدول الكبرى في ظل النظام الدولي الجديد من خلال حالتي حرب الرمال 1963م و الحرب الأهلية في الصومال.

أهداف الدراسة:

إن دراسة موضوع دور منظمة الوحدة الإفريقية في حل نزاعات القارة 1963-2000م متعدد القراءات وفق منظور سياسي تهدف إلى إبراز:

-ظروف نشأت منظمة الوحدة الإفريقية.

-دوافع نشأت المنظمة.

-قراءة في فاعلية المنظمة في حل النزاعات في ظل النظام الدولي الجديد.

-أهم التحولات التي طرأت على آليات المنظمة في جعلها أكثر فاعلية في حل النزاعات.

-دراسة حالتي حرب الرمال 1963م و الحرب الأهلية في الصومال كإسقاط لدور المنظمة في حل نزاعات القارة.

مبررات اختيار الموضوع :

إن موضوع اختيار دور منظمة الوحدة الإفريقية في حل نزاعات القارة يعود إلى أهمية الموضوع أساسا و التي تنبع من اعتبارات أهمها:

1 مبررات موضوعية:

-إن دراستنا للتاريخ المعاصر يحتم علينا دراسة المواضيع الراهنة من خلال زاوية تحليلية تاريخية وفق مقاربة سياسية.

-مسألة دور المنظمات الإقليمية موضوع مهم فقد تناولت جل الدراسات السابقة هذا الموضوع و ركزت على تقديمه وفق قراءة قانونية سياسية أو قراءة تاريخية من خلال عملية سردية للأحداث و نحن أردنا تقديم الموضوع و فق تصور يجمع بين الاثنين.

-أهمية المنظمات الدولية و الإقليمية في العلاقات الدولية حيث أصبحت تلعب الدور المهم في حل النزاعات في ظل التحديات الراهنة في إطار النظام الدولي الجديد.

2 مبررات ذاتية:

-الرغبة الشخصية في الدراسات الإفريقية و خاصة موضوع منظمة الوحدة الإفريقية التي تعد حدث مهم في تاريخ القارة.

-يعود سبب اختيارنا للموضوع بحكم انتمائنا الإفريقي و انتمائنا إلى بلد إفريقي و هو الجزائر و هي من الدول الفاعلة في إطار المنظمة الإفريقية.

إشكالية الدراسة:

و من خلال هذا المنطلق تتمثل إشكالية الدراسة في ما يلي:

- إلى أي مدى ساهمت منظمة الوحدة الإفريقية في حل نزاعات القارة؟

انطلاقا من المشكلة البحثية المطروحة فإن دراسة دور منظمة الوحدة الإفريقية في حل نزاعات القارة 1963-2000م تثير العديد من التساؤلات، وهي:

-ما هي ظروف نشأت المنظمة ؟

-ما هي الآليات المعتمدة من قبل المنظمة في حل النزاعات ؟

- إلى أي مدى أثرت النزاعات في تحول المنظمة إلى الاتحاد الإفريقي؟

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة و التساؤلات السالفة الذكر و فق منهج علمي كأداة للوصول إلى نتائج منطقية، فالموضوع عبارة عن دراسة وصفية تحليلية تعتمد على منهجين أساسيين.

المنهج التاريخي : وذلك من خلال تتبع التطور التاريخي للمنظمة وتحليل المصادر وعرض جوانب من مضمونها للوصول إلى مجموعة من الاستنتاجات حول الدراسة.

المنهج المقارن : للاعتبارات المنهجية إذ ارتأينا مقارنة المقاربات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية لكلى الحالتين و دورها في انفجار الأزمة، بالإضافة إلى مقارنة دور و فاعلية المنظمة في ظل الحرب الباردة و النظام الدولي الجديد.

الدراسات السابقة:

و قد حظيت منظمة الوحدة الإفريقية ببحوث و دراسات سابقة متعددة، نذكر من بين هذه الدراسات:

دراسة بطرس بطرس غالي: **منظمة الوحدة الإفريقية** و **العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية،** عيسى محمود خيري: **الوحدة الإفريقية بين الفكر و التطبيق،** بالإضافة إلى مجموعة كتب عن المنظمات الإقليمية و الإفريقية و منها علي يوسف الشكري: المنظمات الدولية محمد المجذوب: **التنظيم الدولي النظرية العامة و المنظمات الدولية و الإقليمية،** إضافة إلى كتب تتناول قضايا افريقية مختلفة منها ماهر عطية شعبان: **مشاكل إفريقيا معاصرة** عمر سعد الله: **الحدود الدولية النظرية و التطبيق** وغيرها من الدراسات الكثيرة و المتنوعة.

عرض الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية المركزية و الأسئلة الفرعية للدراسة، إخترنا خطة تتألف من مقدمة و ثلاث فصول ثم خاتمة و مجموعة الملاحق.

مقدمة: و تناولنا فيها إحاطة شاملة للموضوع بمختلف جوانبه.

الفصل الأول: بعنوان معطيات حول منظمة الوحدة الأفريقية و تضمنت هذه المعطيات الظروف الدولية قبل نشأت المنظمة، و المؤتمرات التأسيسية للمنظمة ثم مرحلة التطبيق الفعلي للوحدة و قيام المنظمة و تنظيمها الهيكلي.

الفصل الثاني: و جاء بعنوان آليات حل النزاع في المنظمة و تضمن هذا الفصل الآليات التي تنتهجها المنظمة في حل نزاعات القارة وهي الآليات السلمية و الآليات العسكرية.

الفصل الثالث: تحت عنوان نماذج من النزاعات و دور المنظمة في حلها و هنا تطرقنا إلى نموذج حرب الرمال 1964م (نزاع الحدود بين الجزائر و المغرب) ودور المنظمة في حل هذه الأزمة، ثم نموذج الحرب الأهلية في الصومال 1991م و جهود المنظمة في تسوية الأزمة.

و خلص البحث بخاتمة تضمنت الاستنتاجات المتوصل إليها و خلاصة للبحث.

أما الملاحق فكانت متنوعة من صور لشخصيات و وثائق و خرائط.

صعوبات الدراسة:

و أي بحث من البحوث لا يخلو من الصعوبات فقد واجهتنا صعوبات منها: يعد الموضوع تاريخي له بعد قانوني متعدد المقاربات خاصة سياسية و اقتصادية، نقص المادة العلمية في موضوع الدراسة خاصة فيما يتعلق بالفصل الثاني، عدم حصولنا على دراسات دقيقة و تحليلية تتناول موضوع الحرب الأهلية في الصومال و دور منظمة الوحدة الإفريقية في حلها. إلا أنه وفقنا الله في هذا البحث كما أنه لم أدخر جهدا ماديا أو معنويا في سبيل الإلمام بقدر لا بأس به من المادة العلمية.

الفصل الأول

معطيات حول منظمة الوحدة الإفريقية

إن هدف الشعوب الإفريقية هو الوحدة الذي أجمعت عليه خلال نضالها المستميت في سبيل الحرية و الاستقلال ، وقد جاءت نداءات الزعماء الإفريقيين على تفاوت تعاليمهم و نزاعاتهم تطالب بالوحدة مهما كانت الظروف و مهما أدت النتائج .

وكان للاضطهاد الكبير الذي عانته شعوب إفريقيا الدور الأكبر في جمع كلمة أبناء هذه القارة في عدة مؤتمرات عقدت للدفاع عن حقوقهم و استقلال قارتهم.

ومن بين هؤلاء الزعماء البارزين الرئيس الغيني **احمد سيكوتوري** *والذي كان يرى بأن المهم بالنسبة لإفريقيا هو أن تحقق وحدتها بغض النظر عن أي اعتبار آخر، وان تكون الولايات الإفريقية متحدة بينها فيما بينها،حيث يقول في مقال له بعنوان " الولايات الإفريقية " يمكن القول بإيجاز بان الإرادة السياسية هي الأساس، وقد باتت هذه الإرادة السياسية راسخة في أعماقنا، نحن الغينيين ونحن نضع ثقتنا في جميع البلاد الإفريقية "...

مع فجر الحركة التحررية ظهر ذلك الاتجاه القائم على التضامن الذي أخذ شكل الجامعة الإفريقية ذات الاتجاه التحرري فنشأت الجامعة الإفريقية عام 1919م وقد عقدت بعد ذلك حتى عام 1945م خمسة مؤتمرات للجامعة الإفريقية خارج القارة و باستقلال غانا عقد أول مؤتمر للجامعة داخل القارة لتبدأ فكرة الوحدة مرحلة جديدة تجسدت في الإعلان عن تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية.

---

* **احمد سيكوتوري** يعتبر من زعماء القارة الإفريقية الذين قاموا بتوضيح عناصر الشخصية الإفريقية وتحديد معالمها ،درس في المدارس القرآنية و تعلم من القرآن الكريم الحكمة، أسس حزب غينيا الديمقراطي ضم فيه كل المثقفين والشباب المتحمس لتحقيق الأهداف الواحدة ، وتمكن بفضل وطنيته و إخلاصه من تحرير بلاده من الاستعمار الفرنسي، توفي في 26مارس 1984عن عمر ناهز 62 عاما بعد رحلة كفاح مشرفة في القارة الإفريقية. (ينظر : أيمن المقدم ،" الزعيم الغيني احمد سيكوتوري "،**مجلة إفريقيا قارتنا** ،عدد 4،أفريل 2013،ص ص 1،2،3)

و هذا ما سنحاول التطرق إليه حيث يتناول الفصل معطيات حول منظمة الوحدة الإفريقية، الظروف الدولية قبل نشأت المنظمة و المؤتمرات التأسيسية للمنظمة ثم قيام منظمة الوحدة الإفريقية ثم هياكل المنظمة و مبادئ المنظمة و أهداف المنظمة.

المبحث الأول: نشأة منظمة الوحدة الإفريقية

المطلب الأول: الظروف الدولية قبل نشأت المنظمة

أ_ الجامعة الإفريقية:

الافريقانية نشأت في البداية كحركة إصلاحية تهدف إلى تحسين الظروف الاجتماعية للزنوج في الولايات الأمريكية المتحدة و قد تبنى فكرة الافريقانية بعض المثقفين من زنوج الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة **ديبوا** * الذي كان له دور في عقد الكثير من المؤتمرات التي ناقشت الظلم الاجتماعي الذي يعانيه الزنوج، و بعد الحرب العالمية الأولى اعتنقها بعض الزعماء الإفريقيين الذين أضفوا عليها الطابع السياسي و أصبحت مذهبا يتمسك به الإفريقيين للدفاع عن شخصيتهم و حريتهم[1].

---

* **_وليام ادوارد بورغهاردت ديبوا:** ولد في 23 فيفري 1868م في غريت بارينغتون، ذو أصول تعود إلى هايتي، اشتهر طيلة منتصف القرن العشرين بنشاطه للدفاع عن حقوق الأمريكيين السود، لقب باب الحركة الإفريقية و في عام 1909م أسس الرابطة الوطنية للدفاع عن الأشخاص الملونين NAACP و هي منظمة للدفاع عن حقوق الأقليات في الولايات الأمريكية المتحدة، هاجر إلى غانا و تحصل على الجنسية الغانية، توفي عام 1963م.(ينظر، Jean-baptiste Andrédou Katt, **Le panafricanisme : Quelle contribution à la construction des Etats-Unis d'Afrique ?,**maitrise en SciènesPolitique, Université (Catholique de l'Afrique de L'Ouest d'Abidjan UCAO/UUA,2008 ,P 11

[1] _محمد ارزقي نسيب، **دور منظمة الوحدة الإفريقية في تصفية الاستعمار** ، مذكرة ماجيستير (تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية، معهد العلوم القانونية و الإدارية و السياسية ، جامعة الجزائر، 1980)،ص8.

ب_ مؤتمراتها

مؤتمر لندن 1900م:

عقد في العاصمة البريطانية لندن وكان أول مؤتمر للجامعة الإفريقية، تولى رئاسته المحامي **سلفستر وليامز** *، شارك فيه العديد من المثقفين ورجال الدين والزنوج ، وتم التداول في شؤون القارة ووحدتها و زيادة الروابط بين شعوبها .

انتهى المؤتمر بتوصيات عامة يمكن حصرها في نقطتين هامتين هما:

1_ الدعوة إلى التخفيف من التفرقة العنصرية * التي تمارسها الدول الغربية ضد الأفارقة في أوروبا و العالم الجديد.

2_ دعوة زنوج العالم للدخول في حركة زنجية عالمية مع زنوج إفريقيا لتحسين أوضاع الأفارقة و خلق أسس تربطهم بهم[1].

---

* **سلفستر وليامز** : محامي من ترينيداد، الأمريكية شغل منصب محاميا في المحكمة العليا في مستعمرة رأس الرجاء الصالح سنة 1903-1904 م لممارسة القانون في إفريقيا، قام بتنظيم أول مؤتمر في سلسلة مؤتمرات الجامعة الإفريقية ،شارك في العديد من أنشطة الاحتجاج السياسية الإفريقية،تبنى قضية الهجرة من العالم الجديد إلى ليبيريا سنة 1907.(ينظر،اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ إفريقيا العام، **تاريخ إفريقيا العام** ،المجلد 7، اليونيسكو:المطبعة الكاثوليكية، 1990، ص 771)

* **التفرقة العنصرية** : وتعني نقاء الجنس الأبيض مع ضمان امتيازاته السياسية والاقتصادية و الاجتماعية عن طريق إصدار التشريعات اللازمة لذلك وقد تطبق التفرقة بصورة جزئية بحيث يحدد لكل عنصر مناطق خاصة للإقامة كما تطبق بصورة كلية حيث يحدد لكل عنصر أنواع معينة من التجارة و الوظائف و الأجور،وقد تبنت جنوب إفريقيا هذا النظام (ينظر، أمين أسبر، **إفريقيا سياسيًا و اقتصاديا و اجتماعيا**، بيروت : دار دمشق ، 1985، ص 59)

[1]_المختار الطاهر كرفاع ،"فكرة الوحدة الإفريقية و تطورها التاريخي "، **المجلة الجامعة**، المجلد 3، العدد 15، جامعة الزاوية: مركز البحوث والاستشارات العلمية و التدريب، 2013،ص ص. 139،138

مؤتمر باريس 1919م:

عقد المؤتمر الثاني للجامعة الإفريقية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ببباريس، حضره 57 مندوب ا فقد اتخذوا قرار يطالب بحق الإفريقيين في الاشتراك في الحكم مع البدء بالحكم المحلي والقبلي و توسيع ذلك بالتدريج إلى المناصب العليا في الدولة حتى يحكم إفريقيا الإفريقيون و لم يكن ينظر لهذا الطلب في هذه المرحلة إلا على أساس انه مطلب مرتقب ، وقد أسفر عليه عدة قرارات :

1_ وضع المستعمرات الأمريكية الألمانية في افريقية تحت رقابة دولية لحين نيلها الاستقلال التام.

2- بسط الحماية الدولية على الأهالي الإفريقيين.

3- إشراك الإفريقيين في الحكومات القائمة في إفريقيا أي إشراكهم في حكم بلادهم."[1]

مؤتمر لندن وبروكسل 1921م:

حضره 103 مندوبا كان من بينهم 41عضوا إفريقيا و 35 عضوا من الولايات المتحدة الأمريكية و 24 عضوا من السود المقيمين في أوروبا ترأس جلسته الأمريكي وليم ديبوا، بدأت جلساته في لندن وتواصلت في بروكسل ، و خرج بالتوصيات التالية:

1_ المساواة المطلقة بين الأجناس.

2_ إنشاء منظمة دولية تحت رعاية عصبة الأمم مهمتها دراسة مشاكل السود.

3_ إنشاء مكتب في هيئة العمل الدولي التابع لعصبة الأمم ، يتولى حماية الأيدي العاملة السوداء.

[1]_علي يوسف الشكري، **المنظمات الدولية**، عمان: دار صفاء ،2011، ص 314

4_ الدعوة إلى ضرورة منح الأفارقة الحكم الذاتي المحلي للدول الغير مستقلة مع إنشاء هيئات سياسية تخص الشعوب التي لا تحكم نفسها بنفسها [1].

مؤتمر لندن ولشبونة 1923م:

عقد هذا المؤتمر في لندن و لشبونة تباعا، نظم المؤتمر على نفس المبدأ في المؤتمر السابق حضر هبعض العلماء إلى جانب بعض زعماء غرب إفريقيا ، ذهب إلى مدى ابعد بالنسبة لمسألة الحكم بتحديده المطالب الخاصة بصوت الإفريقيين و دعا إلى حق السود في الوصول إلى حكم بلادهم ، حق السود في المقاومة المسلحة حيث هم عرضة لهجمات مسلحة من قبل البيض، و في لشبونة دعا إلى القضاء الفعلي على الرق و العمل القسري في مزارع انغولا وإفريقيا البرتغالية، كما طالب المؤتمرون بمعاملة السود كآدميين و مناهضة التمييز العنصري ضدهم[2].

مؤتمر نيويورك 1927م:

سجل تقدما ملموسا في المؤتمر الخامس فقد وصل الكفاح القومي من اجل التحرر تقدما كبيرا جديدا واخذ ذلك التقدم يحقق انتصارات ملموسة وصدر عن هذا المؤتمر دعوة الشعوب المستعمرة إلى تشكيل حركة تحرر ضد الاستعمار و التمييز العنصري[3].

---

[1]_حلمي محروس إسماعيل ، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر** ، ج2، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 2004، ص716

[2]_ Jean-baptiste Andrédou Katti : op ,cit, p10

[3]_ صالح علي صبح، **النزاعات الإقليمية في نصف قرن1945 -1995**، لبنان: دار المنهل اللبناني، 1989، ص88

مؤتمر مانشستر 1945م:

وعقب الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من تغير في ميزان القوى في العالم ، تكونت نقابات العمال واستخدمت الحقوق الديمقراطية على نطاق واسع واكتسح الاتجاه التحرري كل من أسيا و إفريقيا . فكان مؤتمر مانشستر معاديا للامبريالية متأثرا بالفكر الاشتراكي ، و لقد كانت المؤتمرات السابقة للجامعة الإفريقية اجتماعات لمثقفين بيد أن مع نهاية الحرب العالمية الثانية كان العالم قد تغير وكانت نقابات العمال العنصر السائد في المؤتمر[1].

مما يذكر أن مؤتمر مانشستر قد أتاح المجال أمام تطور أفكار الوحدة الإفريقية ، فضلا عن ظهور روح جديدة أسست بها حركة الوحدة الإفريقية تلك الروح هي استعداد الشعوب الإفريقية للنضال و التضحية من اجل القضية الوطنية " إننا نطالب بسيادة القارة الإفريقية و استقلالها و حق الشعوب و المجموعات في هذا العالم الواحد في حكم أنفسهم بأنفسهم[2]

جاء هذا المؤتمر بناء لدعوة الاتحاد الفيدرالي للجامعة الإفريقية و قد شاركت القوى الإفريقية بكثافة في هذا المؤتمر الذي اتخذ مجموعة مقررات مهمة منها:

-رفض التقسيمات المصطنعة التي وضعتها الدول الاستعمارية للحيلولة دون إقامة وحدة سياسة بين الشعوب الإفريقية.

-المطالبة بالاستقلال التام لعموم شعوب إفريقيا.

---

[1] _ محمد علي القوزي، **في تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر**، بيروت: دار النهضة العربية، 2006، ص 338

[2] _ عيسى محمود خيري، **الوحدة الإفريقية بين الفكر و التطبيق**، القاهرة: الدار القومية، 1964، ص7

-تأييد مطالب إفريقيا الشمالية بالاستقلال.

-وحدة إفريقيا الغربية .

-إنهاء الحكم البريطاني في السودان [1].

المطلب الثاني: المؤتمرات التأسيسية للمنظمة

وفي خلال بضعة الأعوام التالية انتقل مركز الاهتمام من مؤتمرات الجامعة الإفريقية في أوروبا إلى التنظيم الفعلي للكفاح في القارة و كان مولد غانا 1958م دفعة قوية لحركة الجامعة الإفريقية و فرصة جديدة لنموها و قد أصبحت غانا منارا يشع منه الأفكار لتلك تميزت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية بسلسلة من المؤتمرات التي عقدتها الدول الإفريقية لبحث المشاكل المشتركة لهذه الدول [2].

مؤتمر الشعوب الإفريقية الأول في أكرا 1958:

اجتمع في أكرا عاصمة غانا في الفترة من 5 إلى 13 ديسمبر 1958م، أكثر من 300 مندوب يمثلون 62 هيئة شعبية في إفريقيا، وكانت الانتصارات المتتالية التي أحرزتها الشعوب الإفريقية في كفاحها حافزا لنجاح المؤتمر [3].

[1] _ صالح علي صبح، المرجع السابق، ص88

[2] _عبد العزيز الرفاعي، **مشاكل إفريقيا في عهد الاستقلال**، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة،1970، ص163

[3] _شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم ، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر** ، ط2، الرياض : دار الزهراء، 2002، ص 434

بحث المؤتمرون في مكافحة الاستعمار، ومكافحة الامبريالية *، وعن الوحدة الإفريقية [1]، وفي هذا يقول **كوامي نكروما*** "إن الاستقلال و الوحدة أمران متلازمان، ولابد في عملية مجابهة الاستعمار الجديد من وحدة القارة ٱلإفريقية ، فعلاج جميع العلل الإفريقية من الفقر و الاستعمار الجديد و عدم التوحيد والخلافات الثقافية و اللغوية إنما يتمثل في وحدة سياسية و جنس إفريقي متحد في ظل حكومة اتحادية واحدة"[2].

وكانت مشكلة الحدود المصطنعة أول ما واجه القادة الأفارقة الذين وجدوا أنهم من الضروري حل المشكلة بما يحقق مصالحهم بروح الأخوة و التسامح [3]،كما ناقش مشكلة التفرقة العنصرية التي يعاني منها الأفارقة، كذا حق الشعب الجزائري في الاستقلال عن طريق إجراء

---

* _**الامبريالية:** فرض حكم جماعة أجنبية على جماعة أخرى، فالاتحاد السوفيتي يمارس الامبريالية على شعوب آسيا الوسطى الداخلة في الاتحاد السوفيتي، من خلال الأنظمة الشيوعية التي فرضت على شعوب لا ترغب فيها في شرق أوربا. أما الأمريكيون فيمارسون الامبريالية بطريقة اقل فعالية ووضوحا،من خلال الحوافز و الضغوط الاقتصادية.(ينظر ، جوزيف فرانكل ،**العلاقات الدولية** ، تر:غازي عبد الرحمن القصيبي، ط 2، المملكة العربية السعودية: مطبوعات تهامة ، 1984، ص 158)

[1] _ اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ إفريقيا العام ، **تاريخ إفريقيا العام، إفريقيا منذ عام 1935**، المجلد 8، اليونسكو: المطبعة الكاثوليكية، 1990، ص811

* _**كوامي نكروما:** ولد في 18سبتمبر 1909م في قرية نكروفول بأكرا عاصمة غانا نشأ في أسرة بسيطة،اشتغل بالتعليم ، التحق بجامعة لنكولن في بنسلفانيا حيث حصل على درجة الماجستير و دكتوراه بدأ أول نشاط سياسي له في الولايات المتحدة الأمريكية بتكوين اتحاد للطلبة الأفارقة بأمريكا و كندا،عاد إلى غانا و انظم إلى حزب مؤتمر ساحل الذهب المتحد UBCC ،وبعد استقلال غانا انتخب في 7 سبتمبر 1962م كأول رئيس للجمهورية الجديدة ،سعى إلى تحقيق حلمه في الوحدة الإفريقية و العمل على مكافحة الاستعمار و مساندة حركات التحرر.توفي في 27 مارس 1972م برومانيا.(ينظر ، أيمن عبد العاطي ، "الزعيم الغاني كوامي نكروما"، **مجلة إفريقيا قارتنا** ،العدد2، فيفري 2013،القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات،ص 1_5)

[2] _أمين أسبر، المرجع السابق ، ص 121

[3] _شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق ، **دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث و المعاصر** ، القاهرة : د. د .ن، 1998، ص187

مفاوضات عاجلة مع الحكومة المؤقتة باعتبارها الممثل الشرعي و الوحيد لإرادة الشعب الجزائري[1].

مؤتمر الشعوب الإفريقية الثاني في تونس 1960م:

انعقد هذا المؤتمر في الفترة من 25 الى 31 جانفي 1960م بتونس حضر هذا المؤتمر وفود تمثل النقابات و الهيئات المختلفة في البلاد الإفريقية نناقش التطورات التي طرأت على القارة بعد انعقاد مؤتمر أكرا في ديسمبر 1958م ودعا المؤتمر إلى الوحدة الإفريقية لتواجه شعوب القارة مشاكلها. [2]بحث المؤتمرون كل ما يتعلق بالقضايا الإفريقية، وتحقيق التفاهم و الوحدة بين دول القارة، و أهم ما طالب به المؤتمر، إقامة مشروعات مشتركة و شركات تعمل على نطاق القارة كلها و بإلغاء الحواجز الجمركية بين الدول الإفريقية المستقلة و تنمية العلاقات الاقتصادية وما يترتب على ذالك من إقامة سوق افريقية مشتركة وتكوين شركة افريقية للنقل البري و الجوي و البحري ، وإنشاء بنك إفريقي للاستثمار و خلق معهد إفريقي للأبحاث.

كما طالب شعوب كل إفريقيا بتنظيم دورات إفريقيا للألعاب الرياضية و ندوات ثقافية افريقية و اتخاذ الخطوات للقضاء على الصعاب الناتجة من تعدد اللغات في القارة الإفريقية و بإيجاد اتحاد لنقابات عمال كل إفريقيا.[3]

مؤتمر أديس أبابا 1960م:

انعقد المؤتمر في أديس أبابا عاصمة إثيوبيا من 14الى 26جوان 1960م ،حضره وزراء خارجية الدول الإفريقية المستقلة وهي ليبيا،الجمهورية العربية

---

[1]_سليم العايب ، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار الاتحاد الإفريقي** ، مذكرة ماجستير ،(تخصص الدبلوماسية و العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2011،2010)،ص64

[2]_ شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص435

[3]_ عبد العزيز الرفاعي، المصدر السابق، ص 165

المتحدة،مراكش،تونس،غينيا،ليبيريا،نيجيريا،غانا،الكامرون،السودان،اثيوبيا،الصومال،ال حكومة المؤقتة الجزائرية ، كما حضره كذلك ممثلو منظمات و هيئات سياسية ووطنية من أنحاء القارة الإفريقية[1]

وقد أتاح هذا المؤتمر فرصة أخرى للزعامات السياسيين الإفريقيين لتبادل وجهات النظر ووضع سياسة حول المسائل التي تؤثر في مصالحهم و قد عارض المؤتمر القرار الفرنسي الخاص بالتجارب الذرية وحث المؤتمر جنوب إفريقيا لتنفيذ قرارات المادة 41 من المنظمة الدولية الخاصة بجنوب غرب إفريقيا واقر أن التفرقة العنصرية التي يطبقها نظام جنوب إفريقيا تعتبر تهديدا للسلام و الأمن الدوليين [2]. و كما أوصى بإنشاء مجلس للتعاون الاقتصادي الإفريقي وكذا بنك تجاري افريقية لدعم التعاون الاقتصادي،بالإضافة إلى إنشاء مجلس إفريقي للتعاون التربوي والثقافي العلمي لعلاج المشكلات الثقافية التي تعاني منها الدول الإفريقية[3]

مؤتمر الشعوب الإفريقية بالقاهرة:

انعقد مؤتمر الشعوب الإفريقية الثالث بالقاهرة مابين 25الى 30 مارس 1961م وكانت خبرة الشعوب الإفريقية قد تعمقت في تصميمها على ضرورة تحقيق الوحدة فقد أوصى في قراره بالوحدة و التضامن بين الأ فارقة بان تعمل جميع حكومات الدول الإفريقية المستقلة على إيجاد جمعية استشارية افريقية و مجلس للدول الإفريقية و لجنة الخبراء الإفريقيين لإقامة سياسة افريقية مشتركة و دفاع إفريقي مشترك.[4]

[1] _ حلمي محروس إسماعيل، المرجع السابق، ص723

[2] _ محمد علي القوزي، المرجع السابق، ص316

[3] _ شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم ، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص435

[4] _ عبد العزيز الرفاعي، المصدر السابق، ص165

ومن القضايا الهامة التي ناقشها و اصدر جرائها مجموعة من القرارات، قضية الجزائر وقضية الكامرون والكونجو، و انجولا و الموزمبيق وكينيا و أوغندا و تنجانيقا و اتحاد وسط أفريقيا، و كما اتخذ قرارات بإنشاء صندوق لتحرير إفريقيا وقرار بإنشاء بنك إفريقي للاستثمار،وقرار بإنشاء وكالة أنباء افريقية و استنكر المؤتمر الاستعمار بصوره الجديدة في إفريقيا[1].

المطلب الثالث: قيام منظمة الوحدة الإفريقية

انعقد مؤتمر القمة للدول الإفريقية المستقلة في أديس أبابا في 22 ماي عام 1963 اشترك في هذا المؤتمر ثلاثون دولة مستقلة [2] .كما حضر المؤتمر ثمانون مراقبا يمثلون أربعة وعشرين حزبا و منظمة تحريرية لبلاد افريقية، وقد تجمعوا في العاصمة الإثيوبية ليكونوا على مقربة من اجتماعات القمة،ويلاحظ على المؤتمر تغيب ملك المغرب ورئيس التو جو الذي تولى السلطة عقب اغتيال الرئيس سيلفانوس اوليمبيو وقد افتتح الإمبراطور الإثيوبي هيلاسلاسى بخطاب أمام أقطاب القارة بقوله: "إنكم لن تغادروا أديس أبابا دون أن تخلقوا منظمة واحدة قادرة على معالجة مشاكل و متاعب الدول و القارة سواء برزت من داخلها أو هبت عليها من خارجها" [3] وقد عقد هذا المؤتمر على مرحلتين :

أ -**المرحلة الأولى:**

وهي مرحلة تمهيدية لوزراء خارجية الدول الإفريقية بدأ جلسته الافتتاحية في 15 ماي بانتخاب رئيس للمؤتمر .

وقد تفرع هذا المؤتمر إلى لجنتين :اسند إلى اللجنة الأولى دراسة:

---

[1] _ شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص437

[2] _ طارق عزت رخا، **المنظمات الدولية المعاصرة**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2006، ص230

[3] _ عيسى محمود خيري، المصدر السابق، ص ص 60، 61

1 -إنشاء منظمة للدول الإفريقية.

2 -التعاون بين الدول الإفريقية في الميادين المختلفة.

3 -أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على النمو الاقتصادي في إفريقيا.

4 -بحث العلاقة بين إفريقيا و الأمم المتحدة.

وبدأت اللجنة في مهمتها الأساسية و هي إنشاء منظمة للدول الإفريقية بالإضافة إلى ميثاق المنظمة الذي اقترح من طرف الحكومة الإثيوبية كما اقترح الرئيس الغاني كوامي نكروما إنشاء اتحاد فيدرالي بين الدول الإفريقية كما طالب بإنهاء التجمعات و التكتلات الإقليمية[1].

أما اللجنة الثانية فاسند إليها :

1 -التخلص من الاستعمار.

2 -التمييز العنصري.

3 -نزع السلاح.

وقد تبنى مؤتمر وزراء الخارجية توصيات هذه اللجنة، ومن الاقتراحات التي تضمنتها هذه التوصيات:

1 -إنشاء قوة من المتطوعين للمساعدة على تحرير البلاد الإفريقية التي لا تزال خاضعة للاستعمار.

2 -إنشاء صندوق خاص لمعاونة حركات التحرر المختلفة في هذه الأقاليم.

3 -إنشاء صندوق لمساعدة الحركة المعارضة للتمييز العنصري في جنوب إفريقيا[2].

[1] – علي يوسف الشكري، المرجع السابق، ص ص 324،325

[2] _ بطرس بطرس غالي، **منظمة الوحدة الإفريقية**، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1964،ص ص 58،59

وعلى الرغم من الرغبة الحقيقية في التوفيق و التراضي التي سادت مؤتمر وزراء الخارجية طوال هذه الإجراءات ،فان المؤتمر لم يحقق من أهدافه إلا قدرا ضئيلا من الناحية العملية ، ومن ناحية أخرى لم يضع المؤتمر مشروعا لميثاق إفريقي .

وفي الواقع، كان ما فعله مؤتمر وزراء الخارجية هو إظهار و توضيح للمشاكل المطروحة، تاركا كلمة الفصل النهائية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات[1].

ب – **المرحلة الثانية:**

فقد عقد في أديس أبابا مؤتمر رؤساء الدول و الحكومات الإفريقية ،وامتدت أعمال هذا المؤتمر للفترة من 23–28 ماي 1963 ،وقرر رؤساء الدول تكوين لجنة خاصة من وزراء الخارجية لإعداد الميثاق للمنظمة الإفريقية الجديدة ، وتقرر جعل اسم المنظمة الجديدة منظمة الوحدة الإفريقية. وفي 28 ماي 1963 تم التوقيع على الميثاق الإفريقي من قبل رؤساء الدول الثلاثون إيذانا بمولد منظمة الوحدة الإفريقية[2] .

المبحث الثاني: هيكلة المنظمة

المطلب الأول: أهداف المنظمة

لكل منظمة عالمية أو إقليمية، عامة أو متخصصة، أهداف معينة تسعى إلى تحقيقها، ويعد هدف الوحدة في مقدمة الأهداف المنصوص عليها في ميثاق المنظمة.

ونصت الفقرة الأولى من المادة الثانية من ميثاق المنظمة على الأهداف التالية:

_دعم وحدة دول إفريقيا و تضامنها: ويعد هذا الهدف الغاية الأساسية من إنشاء المنظمة وذلك لتوحيد كل الجهود في مواجهة المخاطر التي تهدد القارة ، و قد نص على هذا الهدف الفقرة الخامسة من الديباجة.

[1] _ المصدر نفسه ، ص 60

[2] _ محمد علي القوزي، المرجع السابق، ص 323

_ الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها و استقلالها :فقد سعت منظمة الوحدة الإفريقية إلى تحقيق هذا الهدف و جاء النص على هذا الهدف صراحة في الفقرة السابعة من الديباجة "مصممون على المحافظة على الاستقلال الذي حصلنا عليه بمشقة و على تدعيمه و كذلك المحافظة على سيادة دولنا و سلامة أراضيها ..."[1]

-**القضاء على الاستعمار بكافة أشكاله في إفريقيا** :وهذا الهدف جاء كاستجابة منطقية و طبيعية للموجات المتتالية و المتلاحقة من حركات النضال و الكفاح من اجل الحصول على الاستقلال [2] ومن أجل تحقيقه التزمت الدول الإفريقية صراحة في صلب الميثاق بان تتعهد بالعمل على التفاني المطلق في سبيل قضية التحرر التام للأراضي الإفريقية التي مازالت مستعمرة كما انه على الدول الإفريقية أن تقوم بمساعدة الشعوب التي لم تنل استقلالها أيا كان شكل هذه المساعدات.

-**تنسيق وتقوية تعاونها وجهودها لتحقيق حياة أفضل لشعوب إفريق يا:** و نص على هدف التعاون بين الدول الإفريقية في مختلف المجالات كل من الفقرة الأولى و الثانية من الميثاق [3]، ولتحقيق هذه الأغراض يقوم أعضاء المنظمة تنسيق سياساتهم العامة و يعملون على التوفيق بينها خاصة في الميادين التالية:

أ -التعاون السياسي و الدبلوماسي.

ب_التعاون الاقتصادي بما في ذلك النقل و المواصلات.

ج التعاون التربوي و الثقافي.

د- التعاون في مجالات الصحة و لشؤون الصحية و التغذية.

---

[1] _ علي يوسف الشكري، المرجع السابق،ص329

[2] _ محمد عطا، **إفريقيا في طريق الوحدة**، القاهرة: الدار القومية، د.س.ن، ص48

[3] _ ربيع عبد العاطي عبيد ، **دور منظمة الوحدة الإفريقية و بعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات** ، دار القومية العربية ،2002،ص ص72 73

هـ- التعاون في الدفاع و الأمن.[1]

-**تشجيع التعاون الدولي** : جاء النص على هذا الهدف في الفقرة الثانية من الميثاق "تشجيع التعاون الدولي ، اخذين في الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان " ، كما جاء النص على هذا الهدف أيضا في الفقرة التاسعة من الديباجة "ونحن مقتنعون بأن ميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اللذان يؤكدان هنا من جديد التزامنا بما تضمناه من مبادئ يمثل أساسا متينا لتعاون سلمي مثمر بين دولنا "[2]

المطلب الثاني: مبادئ المنظمة

كانت المادة الثالثة من ميثاق المنظمة قد حددت المبادئ التي يقوم عليها ميثاق المنظمة وهي:

المساواة في السيادة: فقد جاء ذكره في ميثاق المنظمات الإفريقية التي قامت قبل عام 1963 كما جاءت في مواثيق المنظمات الدولية وتنص المادة الخامسة من الميثاق على أن تتمتع جميع الدول الأعضاء بحقوق وواجبات متساوية ، و تعتبر جميع الدول الإفريقية بمقتضى هذا المبدأ على قدم المساواة مع جميع الهيئات العامة لمنظمة الوحدة و لكل منها صوت واحد فليس ثمة مقاعد دائمة و غير دائمة[3].

عدم التدخل في الشؤون الداخلية: يعد احترام كل دولة من المبادئ الأساسية للقانون الدولي العام ، فقد جاء ذلك في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من ميثاق المنظمة و تنص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، والاستنكار التام لإعمال

---

[1]_ L'organisation De L'Unite Africaine, **charte de l'OUA**,Addis Ababa ,Ethiopia,p3

[2] _ علي يوسف الشكري، المرجع السابق، ص331

[3] _ ربيع عبد العاطي عبيد، المرجع سابق،ص ص 74،75

لاغتيال السياسي بجمع صوره لاسيما أن بعض الدول الإفريقية استخدمت الاغتيال السياسي وإثارة الفتن بغية تحقيق أهداف لها و كان اغتيال سلفيوس اوليمبيو رئيس دولة توجو قبل انعقاد مؤتمر أديس أبابا ببضعة أيام باعثا قويا على إثارة هذا الموضوع ،وتم الاتفاق على تسجيل هذا المبدأ لحماية الدول الإفريقية الناشئة من الفتن والثورات الداخلية [1]. ثم في صورة أوضح في موضع أخر من استنكار أعمال الاغتيال السياسي بجميع صوره وأنواع النشاط الهدام من جانب أية دولة مجاورة أو بعيدة .

احترام سيادة كل دولة و سلامة أراضيها: وقد جاء ذكر ذلك في ديباجة الميثاق ثم في المادة الثانية و الفقرة الثالثة من المادة الثالثة وتنص على "احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقها الأكيد في الحياة في ظل الاستقلال وقد جاء هذا المبدأ مرتبطا بمشكلة الحدود السياسية التي تفصل بين الدول الإفريقية الذي نص ميثاق المنظمة على الإبقاء على الحدود التي وضعها الاستعمار بدون تغيير[2]

فض المنازعات بالطرق السلمية: وقد جاء في الفقرة الرابعة من المادة الثالثة إذ قال بأن "فض المنازعات بالطرق السلمية عن طريق المفاوضات أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم [3] ،ولم يقف ميثاق أديس أبابا عند تسجيل هذا المبدأ العام ، ولكنه عمل على إنشاء هيئة متخصصة مهمتها فض المنازعات التي تقع بين الدول الإفريقية وبعضها بكل الطرق السلمية الممكنة و تلك الهيئة المتخصصة هي لجنة الوساطة و التوفيق والتحكيم[4] "

---

[1] _محمود عيسى، المصدر سابق، ص ص82.81

[2] _محمد بشير الشافعي، **المنظمات الدولية**، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2002، ص423

[3] _عبد العزيز رفاعي، المصدر السابق،ص177.178

[4] _إياد علي الهاشمي، **العلاقات الدولية في التاريخ الحديث و المعاصر**، عمان: دار الفكر، 2013، ص 263

التزام سياسة عدم الانحياز تجاه جميع التكتلات: ورد هذا المبدأ في الفقرة السابعة من المادة الثالثة وهي تنص على تأكيد سياسة عدم الانحياز في مواجهة جميع التكتلات ويقصد بهذا المبدأ عدم الارتباط عسكريا أو سياسيا مع إحدى التكتلين المتنازعين و عدم إتباع سياسة خارجية قد تؤدي إلى الانحياز وذلك يتضمن رفض منح قواعد عسكرية لأي من الكتلتين الشرقية أو الغربية و إلغاء جميع المعاهدات العسكرية القائمة و عدم الاشتراك في مثل هذه المعاهدات[1]

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمنظمة

يتكون هيكل منظمة الوحدة الإفريقية من أجهزة رئيسية و أخرى فرعية وهو في ذلك يساير هياكل المنظمات الدولية المتعددة الأجهزة و إعمالا لمبدأ التخصص و تقسيم العمل و تعدد الأنشطة.

فقد حددت المادة السابعة من الميثاق، الأجهزة الرئيسية التي تمارس من خلالها المنظمة نشاطها وهي أربع أجهزة[2]:

<u>مؤتمر رؤساء الدول و الحكومات:</u>

وهو الهيئة العليا للمنظمة،أما باقي الأجهزة فهي أجهزة تابعة له ،يتكون هذا المجلس من رؤساء الدول و الحكومات أو من يمثلهم من المفوضين، و المجلس يجتمع مرة على الأقل كل عام اجتماعا في دورة عادية ويمكن دعوته في دورة غير عادية لمناقشة المسائل المستجدة و الطارئة التي لا تتحمل التأجيل، بشرط أن يحضره ثلثا الأعضاء على الأقل ليكون الاجتماع صحيحا[3].

اختصاصات المجلس:

---

[1]_صلاح احمد هريدي، **تاريخ العلاقات الدولية و الحضارة الحديثة**، الإسكندرية: دار الوفاء، 2003،ص261

[2]– ربيع عبد العاطي عبيد، المرجع السابق، ص77

[3]_جمال عبد الناصر مانع، **التنظيم الدولي**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007، ص 303

تعدد و تتنوع الاختصاصات التي يمارسها مؤتمر رؤساء الدول و الحكومات ومنها:

-تعيين الأمين العام للمنظمة حيث أناطت المادة السادسة عشرة من الميثاق ، لمؤتمر رؤساء الدول و الحكومات صلاحية تعيين الأمين العام الإداري للمنظمة .

-تعيين الأمناء المساعدين و تنص المادة السابعة عشرة من الميثاق على انه "يكون للمنظمة أمين عام مساعد أو أكثر يعينهم رؤساء الدول و الحكومات"

-إنهاء خدمة الأمين العام و الأمناء المساعدين

-اختيار رئيس و نائبي رئيس و أعضاء لجنة الوساطة و التوفيق و التحكيم

-مناقشة المسائل ذات الأهمية المشتركة لإفريقيا بغية تنسيق و مواءمة السياسة العامة للمنظمة

-إعادة النظر في هيكل و مهام أعمال كل أجهزة المنظمة أو أية وكالة متخصصة قد تنشا وفقا لهذا الميثاق[1]

-إنشاء اللجان المتخصصة بموجب المادة العشرون من الميثاق، لمؤتمر رؤساء الدول و الحكومات إنشاء لجان متخصصة وفقا لما يراه ضروريا وبصفة عامة يلتزم بإنشاء اللجان التالية:

. لجنة اقتصادية و اجتماعية

. لجنة الشؤون العلمية و التعليمية و الثقافية و الصحية

. لجنة الدفاع [2]

[1] _ علي يوسف الشكري، المرجع السابق،ص353

[2] _ محمود عيسى، المصدر السابق، ص39

مجلس الوزراء[1]:

يأتي هذا المجلس ثانيا من حيث الأهمية بعد مؤتمر رؤساء الدول و الحكومات، بل أن هذا المجلس يرتبط بالأخير ارتباطا وثيقا و قد نصت الفقرة الأولى من المادة الثامنة عشرة من الميثاق على انه "يتألف مجلس الوزراء من وزراء الخارجية أو أي وزراء آخرين تعينهم حكومات الدول الأعضاء" [2]، وتتم اجتماعات المجلس بصفة دورية مرتين سنويا إحداهما في شهر فيفري لبحث ميزانية المنظمة و الأمور المتعلقة بكيانها،و الأخر في شهر أوت قبل اجتماع مؤتمر الرؤساء و تعقد الدورات في مقر المنظمة أو في أي مكان يقرره المجلس بالأغلبية المطلقة ، كما يمكن عقد دورات غير عادية بناء على طلب أي من الأعضاء بشرط موافقة الثلثين[3].

اختصاصات المجلس:

منحت المادة الثامنة مجلس رؤساء الدول و الحكومات اختصاصا شاملا يهيمن بمقتضاه و يوجه نشاط مختلف أجهزة المنظمة وهي:

-الإعداد للاجتماعات العادية لمؤتمر رؤساء الدول و الحكومات

-تنفيذ القرارات التي يتخذها مؤتمر رؤساء الدول و الحكومات

-البت في اللوائح التي تضعها اللجان المتخصصة

-التصديق على ميزانية المنظمة التي يعدها الأمين العام

-وضع على اللائحة الداخلية

-تشكيل لجان خاصة و مجموعات عمل مؤقتة كلما دعت الحاجة[4]

---

[1]_ L'association pour la prévention de la torture, **Protection Des Droits De L'Homme En Afrique ,**Genève .Suisse, 2006, p44

[2]_ إياد علي الهاشمي، المرجع سابق، ص266

[3]_ شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص441

[4]_ علي يوسف الشكري، المرجع السابق، ص356

الأمانة العامة:

الأمانة العامة، هي الجهاز الإداري الذي يتولى القيام بكافة الأعمال الإدارية الخاصة بالمنظمة، و هذا الجهاز أداة تابعة لفروع المنظمات الأخرى وبالتالي فهو مكلف بالقيام بجميع الأعمال الإدارية لتلك الفروع، وهي تتكون من الأمين العام و مساعديه الخمسة الذين يتم تعيينهم لمدة أربع سنوات من قبل رؤساء الدول و الحكومات [1]، و يساعد الأمين العام عدد كبير من الموظفين. ويعد الأمين العام مشروع الميزانية و يعرضها على مجلس الوزراء، يمثل المنظمة لدى الدول و المنظمات الدولية، كما يتلقى الأمين العام الطلبات الجديدة للدول الراغبة في الانضمام للسير في إجراء اكتسابها للعضوية كما يتولى طلبات الدول الراغبة في الانسحاب ،يشرف على الجهاز الإداري،و يعد التقرير السنوي من أعمال المنظمة.[2]

لجنة الوساطة و التوفيق و التحكيم:

تعتمد المنظمات الدولية و الإقليمية في تسوية منازعات أعضائها بالوسائل السلمية و بهذا الاتجاه سارت منظمة الوحدة الإفريقية إلى إنشاء لجنة متخصصة تتولى الفصل في المنازعات بين الدول الأعضاء.[3]

نصت المادة التاسعة عشرة من ميثاق المنظمة على إنشاء هذه اللجنة كما نصت على أن تشكيل هذه اللجنة وتحديد القواعد التي تسير عليها يحدده بروتوكول خاص يوافق عليه مؤتمر رؤساء الدول و الحكومات.

---

[1] _ Gervais Zwk.Houndekindo**: le secretaire General de l'Organisation de l'Unite africaine**, thés pour le doctorat d'état en droit public et science politique, université Cheikh anta diop de Dakar, Sénégal, le 18 mars 1988, p26

[2] _ محمد المجذوب ، **التنظيم الدولي النظرية العامة و المنظمات الدولية و الإقليمية** ، بيروت : الدار الجامعية، 1998، ص312

[3] _ ربيع عبد العاطي عبيد، المرجع السابق،ص 366

وتقرر إنشاء هذه اللجنة في مؤتمر رؤساء الدول و الحكومات الذي عقد بالقاهرة في جويلية 1964م وتختص هذه اللجنة بتسوية النزاعات بين الدول الإفريقية باستخدام الوساطة أو التوفيق أو التحكيم في مسائل الحدود أو غيرها حيث تتكون هذه اللجنة من واحد وعشرين عضوا ينتخبون مباشرة من رؤساء الدول و الحكومات،كما نصت المادة الثالثة عشر من بروتوكول اللجنة انه تحال النزاعات إما بواسطة الطرفين المعينين أو احد الطرفين المتنازعين أو مجلس الوزراء أو مؤتمر الدول و الحكومات [1]

اللجان المتخصصة: وفقا لإحكام المادة العشرين من ميثاق أديس أبابا ينشئ مؤتمر رؤساء الدول و الحكومات اللجان المتخصصة التي يرى ضرورة إنشائها بما في ذلك ما يلي:

_لجنة اقتصادية و اجتماعية.

_لجنة للتربية و الثقافة و الصحة.

_لجنة علمية للأبحاث.

_لجنة للدفاع.

حيث تتألف كل لجنة من اللجان المتخصصة المشار إليها في المادة العشرين من الوزراء المعينين أو من وزراء آخرين أو من مفوضين تعينهم حكومات الدول الأعضاء، و تجري هذه اللجان أعمالها وفقا لأحكام هذا الميثاق و طبقا للوائح التي يقررها مجلس الوزراء[2].

[1]_عمر سعد الله:**الحدود الدولية النظرية و التطبيق** ، دار هومة ،2007، ص 242

[2] _ L'organisation De L'Unite Africaine, charte de l'OUA, op ,cit ,P P7,8

إن ما جمع الأفارقة هو فكرة الوحدة و النضال الإفريقي في سبيل الحرية السياسية و هو الدافع الذي جعل قادتها و زعمائها إلى عقد مؤتمرات داخل و خارج القارة وكان مؤتمر أديس أبابا 1963م الذي اجتمع فيه ممثلو الشعوب الإفريقية من جميع أنحاء القارة إيذانا بميلاد الرابطة الإفريقية و فيه وافق المجتمعون على العمل معا في تضافر تام لتحقيق الهدف المشترك وهو تحرير إفريقيا كلها.

والى جانب هذه الدوافع التي دفعت على إنشاء المنظمة فانه ثمة دوافع أخرى تدعو إلى ضرورة التعاون و العمل المشترك بين الدول الإفريقية من اجل ترقية شعوبها اقتصاديا و ثقافيا و اجتماعيا حيث أن القارة تتربع على مساحة شاسعة كما تزخر بموارد طبيعية تكمل بعضها بعضا لو تم استغلالها أحسن استغلال جماعيا.

وكل هذه الدوافع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية كانت تدعو دعوة ملحة لتوحيد دول القارة، ولذلك فقد نشأت منظمة الوحدة الإفريقية كتلبية لهذه الدعوة و بداية الطريق نحو وحدة أقوى للشعوب الإفريقية.

مخطط الهيكل التنظيمي للمنظمة[1]

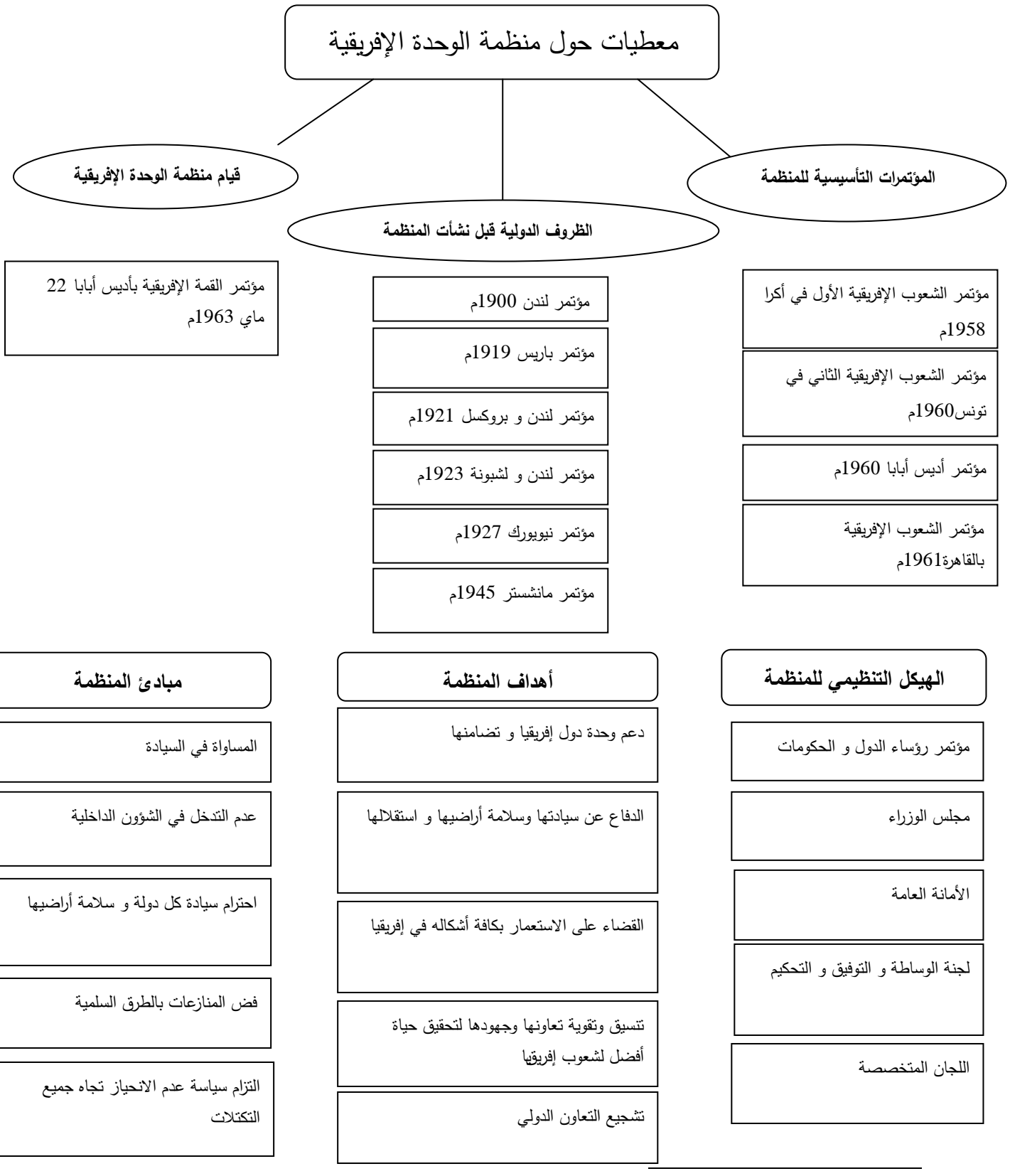

[1] _ من انجاز الطالبة

الفصل الثاني

آليات حل النزاع في المنظمة

شهدت القارة الإفريقية لفترة طويلة مشاكل عديدة و متنوعة و لا تزال تشهد اضطرابات داخلية و نزاعات حدودية خلفت أثارا سلبية تشكل عائقا خطيرا للتنمية في إفريقيا، ومنذ إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية كانت تسعى إلى حل النزاعات التي تواجه القارة، و من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المنظمات الدولية العمل على فض ما يقع بين أعضائها من منازعات بالطرق السلمية أو ما قد ينشأ بين أقاليم دولة عضو فيها من اضطرابات مسلحة نتيجة للخلافات السياسية أو الاجتماعية بين سكان أقاليم تلك الدولة العضو. و منظمة الوحدة الإفريقية واحدة من هذه المنظمات الإ قليمية التي تسعى وراء تحقيق هذا المبدأ.

وهذا لا يمنعنا القول أن جهود المنظمة في حل نزاعات القارة اقتصرت على الطرق السلمية فقط بل لجأت المنظمة للدفاع عن حقوق الدول الإفريقية الرازحة تحت الاستعمار بدعم حركات التحرر فيها من خلال إنشاء لجنة التحرير و لجنة الدفاع و تقديم المساعدات العسكرية إلى حركات التحرر الإفريقية للقيام بعمليات عسكرية ضد الدول المستعمرة .

و هذا ما سنحاول التعرف عليه في هذا الفصل حيث يتناول الآليات السلمية و المتمثلة في الدبلوماسية و العقوبات الاقتصادية و الآليات العسكرية و المتمثلة في المساعدات العسكرية و التدخلات العسكرية.

المبحث الأول: الآليات سلمية

يقصد بتسوية النزاعات أي حل المنازعات دون الالتجاء إلى القوة كما تعرف بأنها تسوية لنزاعات بين الدول وفقا لمبادئ القانون الدولي العام المعاصر و ذلك من دون استخدام القوة المسلحة أو أي شكل من أشكال الالتزام و القهر كما تعرف تسوية المنازعات بأنها إنهاء النزاع عن طريق اتفاق متبادل بين الأطراف ذات العلاقة مما يعني حلها بالطرق السلمية إلا انه أحيانا تتم التسوية عن طريق القوة أو التهديد باستخدامها ضد طرف من الأطراف.

المطلب الأول: الدبلوماسية

تتجلى مهمة الدبلوماسية في تجنيب الخصوم استخدام العنف عبر التوصل إلى الحد الأدنى من المصلحة العامة للأطراف المعنية [1] ، و هدف الدبلوماسية الأول هو التوفيق بين خلافات الدول و فتح مسالك العمل بينهما من اجل تحسين هذا الهدف كما تدار من طرف رؤساء الدول أو بواسطة السفراء و دبلوماسيين معتمدين أو مفوضين من الدول المعنية أو ذات العلاقة، و استخدام الدبلوماسية لحل النزاع أو إدارته يتوقف على بنية الأطراف المعنية بالنزاع و كذا المحيط الدولي المؤثر فيه كما يؤثر في ذلك طبيعة الخلافات بين الأطراف و قوتها إذ كلما كان ميزان القوى متقاربا زاد احتمال تحقيق الهدف الدبلوماسي و العكس صحيح، كما تستخدم الدبلوماسية لممارسة الضغط مثل قطع العلاقات الدبلوماسية، توجيه إنذار، تقديم احتجاج...الخ[2]

و من الطرق الدبلوماسية في حل النزاعات:

---

[1] _ حسين قادري، **النزاعات الدولية دراسة و تحليل**، الجزائر، باتنة : منشورات خير جليس،2007، ص ص 111، 112

[2] _ المرجع نفسه: ص 118

المفاوضة: وهي تبادل الآراء و المقترحات بين دولتين متنازعتين بقصد الوصول إلى تسوية النزاع القائم بينهما ويتولاها في الأصل رئيس دولة أو من يفوضه من السياسيين كرؤساء الحكومات ووزراء الخارجية والبعثات الخاصة وغيرهم من الأشخاص المفوضين حسب طبيعة موضوع التفاوض و أهميته للدولة أو تشكل لجانا فنية مختلطة، تتولى مهمة وضع تقرير لدراسة موضوع النزاع[1].

المساعي الحميدة: يقصد بهذه العبارة العمل الودي الذي تقوم به إحدى الدول في سبيل إيجاد مناخ للاتفاق ما بين الدولتين المتنازعتين لحملهما على القبول به. وتطبق هذه الصيغة إذا أخفقت المفاوضة. و المساعي الحميدة ترمي إما إلى تفادي نزاع مسلح و حله سلميا لتسوية المنازعات الإقليمية.

الوساطة: هي عمل تقوم به دولة ما بغية إيجاد تسوية لخلاف قام بين دولتين وليس بين الوساطة و المساعي الحميدة سوى مجرد فرق في الرتبة. و الفرق بين المساعي الحميدة و الوساطة أن الدولة التي تقوم بالمساعي الحميدة تكتفي بتقريب المسافات المتباعدة بين الدولتين و حثهما على استئناف المفاوضة لحل النزاع دون أن تشترك هي في ذلك بينما تشترك الدولة الوسيطة أية صفة إلزامية للدولة المتنازعة. و الدولة الوسيطة تنتهي عندما يتبين لها أو عندما تقرر إحدى الدول المتنازعة عدم قبول وساطتها[2].

---

[1] _ مفتاح عمر درباش، **المنازعات الدولية وطرق تسويتها** ، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، د.س.ن، ص ص 64،65

[2] _ عبد القادر رزيق المخادمي **،النزاعات في القارة الإفريقية انكسار دائم أم انحسار مؤقت** ، القاهرة : دار الفجر،2005 ، ص ص 192، 191

التوفيق: وهو احد الوسائل الحديثة لتسوية الخلافات الدولية [1] عن طريق لجنة تتولى بحث النزاع و الأسباب التي أدت إليه و اقتراح الحلول المناسبة[2].

و قد ورد مبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية فى الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من ميثاق المنظمة الأفريقية، بالإضافة إلى ذلك، فقد أنشاء ميثاق المنظمة، هيئة متخصصة مهمتها فض المنازعات التى تقع بين الدول الأفريقية،و هى« لجنة الوساطة و التوفيق و التحكيم »، و هي مختصة بالنزاعات التي تقع بين الدول الإفريقية فقط و غير مختصة بتسوية المنازعات التى تقع بين منظمة الوحدة الأفريقية و الدول الأعضاء فيها، أو المنازعات التى قد تقع بين دولة أفريقية و أخرى غير أفريقية، أو التى تقع بين الدول الأفريقية و بعض الأفراد و الشركات الإفريقية[3].

وقد اتخذ التحرك الدبلوماسي الإفريقي في إطار منظمة الوحدة الإفريقية لتصفية الاستعمار في القارة و حل النزاعات بين الدول الأعضاء عدة صور منها:

ما تقرر خلال عقد مؤتمر القمة للدول الإفريقية المستقلة في اجتماعه في أديس أبابا في الفترة من 22 إلى 25 ماي 1963م، حيث بحث المؤتمر كافة النواحي المستقلة بتصفية الاستعمار و زيادة الجهود للتعجيل بالاستقلال القومي لجميع الأقاليم الإفريقية التي ما زالت تحت السيطرة الأجنبية، وقد وافق بالإجماع على تجميع و تنسيق جهوده و أعماله في هذا المجال و قرر في هذا الشأن تنفيذ إجراءات منها:

---

[1] _ عبد الحميد دغبار، **تسوية المنازعات الإقليمية العربية بالطرق السلمية في إطار ميثاق جامعة الدول العربية**، ط 2، الجزائر: دار هومة، 2008، ص208

[2] _ عبد العزيز العشاوي وعلي أبو هاني ، **فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية** ، الجزائر : دار الخلدونية، 2010. ص 51

[3] _ يحي رجب، "التسوية السلمية للمنازعات الدولية"، **السياسة الدولية** ، العدد 65، جويلية 1981، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ص 56

_ قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين الدول الإفريقية و الدول الاستعمارية، ونفذت جميع الدول الإفريقية هذا القرار و بذلك عزلت كل من جنوب إفريقيا و البرتغال، وكذلك قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي تساعد الحكومات الاستعمارية ، وقد طبق هذا القرار مرة واحدة ضد انجلترا في قضية روديسيا واجتمع مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية في أكرا في أكتوبر سنة 1965م و قرر قطع العلاقات السياسية و الدبلوماسية و المالية حكومة بريطانيا،إذا أعلنت روديسيا استقلالها من جانب واحد و كان يرجى من انجلترا أن تحول دون إعلان الاستقلال من جانب واحد[1].

_ رفض انضمام الدول الإفريقية التي تمارس سياسة التمييز العنصري إلى عضوية المنظمة الإفريقية ولهذا بقيت جنوب إفريقيا خارج المنظمة حتى عام 1994، أي إلى أن ألغت نظام التمييز العنصري.

_ طرح مشكلات المستعمرات الإفريقية و طرحها على المحافل الدولية: وفي طليعتها الأمم المتحدة تمهيدا لاستصدار قرارات دولية لصالحها، وعلى هذا الأساس استأثرت قضية جنوب إفريقيا(ناميبيا) باهتمام الجمعية العامة ومجلس الأمن في الأمم المتحدة وصدر عن هذه المنظمة العالمية العديد من القرارات التي تدين السياسة العنصرية لتلك الحكومة[2].

كما كان للمنظمة مواقف من النزاعات الإفريقية التي نشأت بعد الاستقلال حيث كانت تدعو إلى حلها بالطرق السلمية ومن جهود المنظمة في حل هذه النزاعات:

الحرب الأهلية في نيجيريا:

---

[1] _بطرس بطرس غالي، **العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية**، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية ،1974، ص ص 358،359

[2] _ محمد المجذوب، المرجع السابق، ص ص 364، 365

حيث أثيرت مشكلة الحرب الأهلية في نيجيريا في نطاق منظمة الوحدة الإفريقية بالعرض على مؤتمر القمة الإفريقي الرابع في كنشاسا 1967م وكان من نتيجة ذلك أن اصدر المؤتمر توصية تؤيد وحدة الأراضي النيجرية و إنشاء لجنة سداسية تكون مهمتها بحث و دراسة المشكلة و تقديم تقرير عنها إلى مؤتمر القمة الإفريقي القادم، و قد تشكلت اللجنة الرباعية من رؤساء غانا،الكاميرون ،النيجر و ليبيريا وقد أضيفت إلى هذه اللجنة عضوية كل من الإمبراطور هيلاسلاسى إمبراطور إثيوبيا و الجنرال موبوتو رئيس دولة الكونغو و تكون مهمة هذه اللجنة استشارية لدى حكومة نيجيريا للوقوف على أسباب النزاع و التوفيق بين الأطراف المتصارعة و دعوتها إلى التفاوض و لتأكيد رغبة المؤتمر في السيادة الإقليمية و نبذ الانفصال و الوحدة و السلام في نيجيريا.[1]

نزاع الحدود بين اريتريا و إثيوبيا:

كما كانت الدبلوماسية الإفريقية تحت رعاية منظمة الوحدة الإفريقية دورا بارزا للسعي إلى حل نزاع الحدود بين اريتريا و إثيوبيا و أجرت عدة جولات مكوكية قام بها الرئيس الجزائرى عبد العزيز بوتفليقة و مبعوثه الخاص أحمد أويحى وزير العدل فى محاولات التقريب بين و جهات نظر الجانبين[2].

وتدعيما لهذه الجهود كانت المبادرة المصرية تدعو إلى الوقف الفوري لإطلاق النار وفي هذا الإطار استقبل الرئيس مبارك كل من وزير خارجية إثيوبيا و وزير الحكومات المحلية الاريتري و رحبت الدولتين بدور مصر لحل الأزمة دعما للجهود المبذولة عن طريق منظمة الوحدة الإفريقية، وقد احتل هذا النزاع مكانا بارزا فى مباحثات قمة الدول الأفريقية الـ 43 في واجادوجو ببوركينافاسو حيث دعا البيان

[1] _ عبد العزيز محمد سرحان،**المنظمات الإقليمية و المتخصصة**، القاهرة: دار الفكر العربي،1974، ص 69

[2] _بدر حسن شافعي،" تقارير: النزاع الإثيوبي– الاريتري احتمالات المستقبل"، **السياسة الدولية**، العدد 141، جويلية 2000، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ص 174

الختامى إلى ضرورة وقف الأعمال العدائية بين البلدين و اللجوء إلى الحوار لتسوية الأزمة، و اتفق القادة على مبدأ الوساطة لحل هذا النزاع و تشكيل لجنة خاصة بذلك يترأسها الرئيس البوركينى بليز كامباورى و رحبت أريتريا. بواسطة منظمة الوحدة الأفريقية لكن أثيوبيا تحفظت[1].

انفصال إقليم الانجوان عن أرخبيل القمر:

و ما إن اندلعت الأزمة التي تعصف بأرخبيل القمر حتى ازداد اهتمام منظمة الوحدة الإفريقية لها، ففي 04 أوت 1997 أراد الشعب الانجواني في الانفصال عن النظام الإداري لدولة جزر القمر، فتمثلت جهود المنظمة في إرسال أربع بعثات دبلوماسية إلى جزر القمر منذ بدأ الأزمة تؤكد فيها على تمسك المنظمة بمبدأ و حدة و سلامة تراب جزر القمر و أنها مستعدة لبذل قصارى جهدها في إيجاد حل سلمي للازمة يقوم على التفاوض [2]، كما قامت المنظمة بعقد مؤتمر دولي في أديس أبابا من 10الى 13 ديسمبر 1997 حيث جمع أطراف النزاع وجميع الأحزاب السياسية [3]، و تم التوقيع على اتفاقية سميت باتفاقية أديس أبابا أدانت الاتفاقية الأعمال العسكرية في جزيرتي انجوان و موهيلي و ما خلفته من خسائر في الأرواح و الممتلكات.[4]

المطلب الثاني: العقوبات الاقتصادية

و من الأساليب السلمية التي التجأت إليها المنظمة في تصفية الاستعمار في القارة المقاطعة الاقتصادية وهي الامتناع عن معاملة الأخر اقتصاديا وفق نظام

---

[1] _شعيب مختار، "الصراع الإريتري–الإثيوبي على الحدود"، **السياسة الدولية**، العدد 133، جويلية، 1998، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ص ص 201، 202

[2] _ ربيع عبد العاطي عبيد، المرجع السابق، ص 238

[3] _ المرجع نفسه، ص 241

[4] _ المرجع نفسه، ص 254

جماعي مرسوم بهدف الضغط عليه لتغيير تجاه قضية من القضايا [1]، وفي إطار تصفية الاستعمار و التمييز العنصري الذي تمارسه البرتغال و حكومة جنوب إفريقيا قرر مؤتمر القمة للدول الإفريقية المستقلة في اجتماعه في أديس أبابا في الفترة من 22 ماي إلى 25 ماي 1963م و بعد دراسته لشتى نواحي مشكلة الفصل و التمييز العنصري ،فقد تقرر و بالإجماع الضرورة الملحة و العاجلة لتنسيق وزيادة الجهود الرامية إلى إنهاء سياسة الفصل العنصري الإجرامية التي تتبعها حكومتي البرتغال و جنوب إفريقيا و من التدابير التي تم اتخاذها في هذا المجال :

طالب بمقاطعة فعلية للتجارة الخارجية للبرتغال و جنوب إفريقيا عن طريق[2]:

1_ منع استيراد السلع من البرتغال و جنوب إفريقيا، منع تصدير أي سلع أو مواد إليها.

2_ إغلاق الموانئ و المطارات في وجه سفن و طائرات كل من هاتين الدولتين.

3_ منع مرور طائرات كل من الدولتين في المجالات الجوية للدول الإفريقية.

كما ناشد المؤتمر جميع الحكومات التي ما زالت لها علاقات دبلوماسية و قنصلية و اقتصادية مع حكومة جنوب إفريقيا أن تقطع هذه العلاقات و توقف أي تشجيع لسياسة الفصل العنصري.[3]

و نظرا لإصرار منظمة الوحدة الإفريقية على تنفيذ هذه التوصية فقد قرر مؤتمر القمة الثاني المنعقد في القاهرة عام 1964م على إنشاء لجنة خاصة تتولى مراقبة تنفيذ الإجراءات و التدابير المتعلق بالحصار الاقتصادي على نظام البرتغال و فعلا

---

[1] _ _____، **المقاطعة الاقتصادية حقيقتها و حكمها** ، المملكة العربي ة السعودية: دار ابن الجوزي للنشر و التوزيع ،1426هـ، ص 16

[2] _ L'organisation De L'Unite Africaine, **Résolution CIAS/PLEN/2REV 2,** Addis Ababa , Ethiopia

[3] _بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، مصدر سابق، ص 361

قامت أغلبية الدول الأعضاء إلى قطع علاقاتها الاقتصادية مع النظام البرتغالي ، وقد أدت هذه المقاطعة الاقتصادية إلى الإضرار فعلا باقتصاد البرتغال و خاصة فيما يتعلق بالمواد الزراعية التي كانت تستوردها من الدول الإفريقية قبل عام 1964م، كذلك بالنسبة إلى الزيت الزيتون والسمك[1].

و في إطار تصفية الاستعمار فقد أولت منظمة الوحدة الإفريقية بالغ الاهتمام الشعب الزيمبابوي [2] فقد استعرض مجلس وزراء منظمة الوحدة لافريقية المجتمع في دورته العادية السادسة في أديس أبابا من 28 فيفري إلى 6 مارس عام 1966م للموقف الخطير في روديسيا الجنوبية الناتج عن الاستيلاء غير شرعي من جانب الأقلية العنصرية البيضاء في ذلك البلد، و أدرك أن الموقف في روديسيا الجنوبية يشكل تهديدا للسلم و الأمن الدوليين[3].

و في اجتماع مجلس وزراء المنظمة في دورته السادسة غير عادية في أديس أبابا من 3 إلى 5 ديسمبر 1965م فتقرر ضرورة أن تقوم سائر الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية فورا بمقاطعة روديسيا الجنوبية مقاطعة كاملة طالما ظلت تحت حكم النظام غير القانوني للأقلية من المستوطنين الأوروبيين و أن تتخذ التدابير التالية بصفة خاصة:

1 أن توقف فورا سائر العلاقات الاقتصادية بما في ذلك التبادل التجاري و عمليات الدفع مع روديسيا الجنوبية.

---

[1] _ محمد ارزقي نسيب، مرجع سابق، ص ص 109، 110

[2] _شوقي الجمل: " قضية روديسيا تطورها التاريخى و موقف الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية منها "، **مجلة الدراسات الإفريقية**، العدد 2، 1973، القاهرة: معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، ص 101

[3]_L'organisation De L'Unite Africaine**, RésolutionCM/RES/75,**Addis ababa ,Ethiopia

2 تجميد جميع أرصدة روديسيا الجنوبية في البنوك الإفريقية .

3 اعتبار جميع وثائق السفر التي تتولى الحكومة غير الشرعية إصدارها أو تجديدها لاغية.

4 حرمان سائر وسائل النقل–بما في ذلك الطائرات المتجهة إلى روديسيا الجنوبية و القادمة منها– من كافة الخدمات وسائر التسهيلات بما في ذلك حقوق التحليق.

5 ينبغي أن تقطع كل الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية سائر وسائل الاتصال مع روديسيا الجنوبية بما في ذلك التلغراف و التليفون و اللاسلكي[1].

وفي دورته العادية الثالثة و العشرون المنعقدة في مقديشو 6 إلى 11 جوان 1974م . أعرب مجلس الوزراء عن ارتياحه للموقف الحازم الذي اتخذته الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية التي قطعت كل الروابط التجارية مع النظام العنصري الناشئ في روديسيا الجنوبية ، كما يؤكد أن العقوبات الاقتصادية ضد نظام روديسيا الجنوبية تعتبر استكمالا للكفاح المسلح الذي يدور حاليا في زيمبابوي كما يدعو كافة الدول الأعضاء في المنظمة إلى إدراج قائمة سوداء لجميع الأشخاص والشركات و المؤسسات الموجودة في بلادها التي مازالت تواصل معاملاتها مع النظام غير شرعي في روديسيا الجنوبية بهدف تحقيق مصالح استعمارية وعنصرية[2].

كما كان للمنظمة موقفا من النزاع العربي الإسرائيلي و خاصة موقفها الايجابي بعد حرب السادس من أكتوبر سنة 1973م، حيث أصد المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الإفريقية و ذلك يوم 21 نوفمبر 1973م بالاجتماع الطارئ الذي عقد لبحث مشكلة الشرق الأوسط بعد حرب السادس من أكتوبر ، فقد جاء في هذا القرار الإبقاء

[1] _L'organisation De L'Unite Africaine ,**Résolution ECM/RES/13,**Addis ababa ,Ethiopia
[2] _L'organisation De L'Unite Africaine ,**Résolution CM/RES.347**,Addis ababa ,Ethiopia

على قطع العلاقات مع إسرائيل، وفرض حظر اقتصادي كامل على إسرائيل و خاصة على النفط بالنسبة لها و للبرتغال و جنوب إفريقيا و حكومة الأقلية العنصرية في روديسيا كما قرر المجلس تشكيل لجنة سياسية لإجراء اتصالات مع الدول العربية عن طريق الجامعة العربية مهمتها إزالة أثار الخطر البترولي عن الدول الإفريقية و تضم اللجنة ممثلين عن تنزانيا و غانا و الكاميرون و مالي و بتسوانا و السودان و الزائير (كونغو كينشاسا)[1] .

كما اعترفت منظمة الوحدة الإفريقية ووافقت على قرارات قمة أروشا الذي عقدها عدد من الدول في 31 جويلية 1996م بفرضها عقوبات على بوروندي اثر الانقلاب العسكري في 25 جويلية 1996م، بحظر شامل جوي بحري و نهري و ذلك من اجل إعادة الوضع لما كان عليه في السابق، ورأت منظمة الوحدة الإفريقية بضرورة استمرار العقوبات و أهمية تحقيقها و لن يرفع ما لم تبادر الحكومة إلى إعادة الجمعية الوطنية و الأحزاب الوطنية إلى سابق عهدها كما طلبت القمة أن تدخل الحكومة في مفاوضات مع الثوار[2].

المبحث الثاني: الآليات العسكرية

المطلب الأول: المساعدات العسكرية:

إن الاستعمار في زمبابوي من أكثر القضايا تعقيدا التي تعاني منها القارة الإفريقية فهي قضية تتداخل فيها العلاقات بين السلطة الاستعمارية انجلترا و الأقلية البيضاء الحاكمة التي اغتصبت الحكم بالقوة و العلاقة القائمة بين هذه الأخيرة و

[1] _عبد العزيز محمد سرحان، المصدر السابق، ص ص 88،89

[2] _عبد الله الأشعل، "العقوبات الإقليمية ضد بوروندي و السيراليون فوضى إقليمية أم قانون دولي إفريقي جديد؟"، **السياسة الدولية**، العدد131، جانفي 1998م، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ص ص 109،110

الأكثرية السوداء المضطهدة بين السلطة المستعمرة و التزاماتها حيال الأكثرية الإفريقية[1].

فقد شغلت مشكلة زمبابوي منذ أوائل الستينات حيزا كبيرا من اهتمام الرأي العام الإفريقي في وقت هبت فيه رياح الحرية و الاستقلال على هذه القارة ، وقد كانت هذه القضية على جدول أعمال منظمة الوحدة الإفريقية منذ نشأتها عام 1963م ولم تخل اجتماعات المجلس الوزاري الإفريقي و لجنة التحرير في دار السلام من بحث أساليب الدعم التي يمكن أن تقدمها إفريقيا المستقلة إلى الإفريقيين في زيمبابوي[2].

حيث أكد مؤتمر القمة الإفريقي في اجتماعه في أديس أبابا في الفترة 22 إلى 25 ماي 1963م على تأييده للوطنيين الإفريقيين بروديسيا الجنوبية و يعلن انه إذا قامت حكومة أقلية بيضاء عنصرية باغتصاب السلطة فان الدول الأعضاء بالمؤتمر سيمنحون تأييدهم المعنوي و العملي لأية إجراءات شرعية يضعها الزعماء القوميون الإفريقيون بغية استرداد هذه السلطة و إعادتها للأغلبية الإفريقية و من قراراته:[3]

_ تشكيل لجنة تنسيق لتحرير إفريقيا مكونة من إثيوبيا، الجزائر، أوغندا، الجمهورية العربية المتحدة، طانجنيقا ، غينيا، السنغال، نيجيريا، اليوبولدفيل (الكونغو) يكون مقرها الرئيسي دار السلام بتنزانيا تكون مسئولة عن تنسيق المعونات التي تقدمها الدول الإفريقية و عن إدارة الصندوق الخاص الذي سينشأ لهذا الغرض.

_ انشأ صندوق خاص عن طريق التبرعات التطوعية للدول الأعضاء لتقديم المعونة العملية و المالية لحركات التحرير الوطنية المختلفة بإفريقيا.

---

[1] _ محمد ارزقي نسيب، المرجع السابق، ص 120

[2] _نعيم قداح، **التمييز العنصري و حركة التحرير في إفريقيا الجنوبية**، ط2، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، ص 196

[3]_ L’organisation De L’Unite Africaine, Résolution CIAS/PLEN/2REV 2,op,cit

_ كما يقرر أن يستقبل في أراضي الدول الإفريقية المستقلة مواطنين من أعضاء حركات التحرير كي ينالوا تدريبا في شتى القطاعات و منح الشباب كل المساعدات التي يحتاجونها من حيث التعليم و التدريب المهني.

_ يقرر أيضا تشجيع مرور معدات المعونة في أراضي الدول.

_ إنشاء جهاز من المتطوعين في جميع المجالات بغية توفير المعونة اللازمة في مختلف القطاعات لحركات التحرير الوطنية في إفريقيا[1].

كما درس مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية المجتمع في دورته السادسة غير عادية في أديس أبابا من 3 إلى 5 ديسمبر 1965م، الموقف الخطير القائم في روديسيا الجنوبية بعد إعلان نظام الأقلية العنصرية الاستقلال من جانب واحد بالتواطؤ من الحكومة البريطانية حيث طالب ب:

_ يطلب إلى لجنة التنسيق دعوة المستشارين العسكريين للدول الأعضاء بغية القيام بدراسة و تخطيط استخدام القوة لمساعدة شعب زيمبابوي.

_ يطلب إلى سائر الدول الأعضاء إلى أن تقدم عن طريق لجنة التنسيق كافة المساعدات إلى شعب زيمبابوي في نضاله الوطني ضد النظام الدخيل.

_ يطلب إلى لجنة التنسيق تقصي ما يمكن للدول الأعضاء تقديمه من مساعدات عسكرية و غير ذلك من المساعدات لمواجهة أية طارئ ينشأ نتيجة تعرض أية دولة عضو في منظمة الوحدة الإفريقية تجاور روديسيا الجنوبية إلى الهجوم[2].

_ يناشد ملحا سائر الدول الأعضاء أن تسهل بشتى السبل مهمة لجنة الخمسة.

---

[1] _بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية ، المصدر السابق، ص 195

[2] _L'organisation De L'Unite Africaine, **Résolution ECM/RES/14,** Addis ababa ,Ethiopia

المطلب الثاني: التدخلات العسكرية

شهدت القارة الإفريقية تطور كبير من حيث الأدوار التي لعبتها المنظمات الإقليمية الفرعية و المنظمة القارية فيما يتعلق بعملية التدخل و إدارة النزاع و قد برز هذا التطور في إطار منظمة الوحدة الإفريقية من خلال تشكيل آلية من اجل الحيلولة دون نشوب النزاعات و تصعيدها إلى دول الجوار.

لجنة الدفاع:

أنشئت لجنة الدفاع بوصفها احدى اللجان المتخصصة لمنظمة الوحدة الإفريقية، و تتكون من وزراء الدفاع أو غيرهم من الوزراء أو المفوضين الذين تعينهم حكومات الدول الأعضاء، و يتركز دور هذه اللجنة في الدفاع عن وحدة أراضي الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية التي تقع ضحايا الأعمال العدوانية، و التحرير الكامل لإفريقيا من السيطرة الأجنبية و توفير قوات مراقبة حفظ السلام و ذلك من خلال عدة مؤسسات مثل مجلس الدفاع (يتكون من 10 رؤساء دول أو حكومات افريقية) ولجنة رؤساء الأركان (و تتكون من 10 من كبار الضباط ينتخبون عن طريق مؤتمر القمة لمدة سنتين أو ثلاثة) و الأمانة العامة و هي نفسها الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية و مكتب المستشار العسكري، ثم قوة الدفاع مكونة من وحدة وطنية أو اكثر من بلدان المنطقة.[1]

وفي ظل عجز منظمة الوحدة الإفريقية على إنشاء قوة عسكرية إفريقية للتدخل لحل النزاعات الداخلية و ذلك بسبب قلة الدعم المالي و العسكري و مرد ذلك إلى ظروف النشأة التاريخية للمنظمة حيث كان التركيز بالأساس على العدوان الخارجي المتمثل

[1] _خليفة عزمي،"ترتيبات الأمن الإفريقي"، **السياسة الدولية**، العدد 91، جانفي 1988، القاهرة: مؤسسة الأهرام ، ص ص 212، 213

في الاستعمار، جاء مؤتمر القمة التاسعة و العشرين في القاهرة 1993م بإنشاء جهاز إفريقي جديد في إطار إعادة هيكلة و تطوير أجهزة المنظمة[1].

و بانعقاد القمة الإفريقية التاسعة و العشرين في القاهرة جوان 1993م تقرر إنشاء آلية لمنع و إدارة و تسوية المنازعات تسمح باتخاذ إجراءات سريعة لاحتواء النزاعات أينما تقع على مستوى إفريقيا، كما أقرت القمة الإفريقية المصغرة في ديسمبر 1993م الخطوات التنفيذية لعملها و ذلك بهدف رصد و توقع و منع النزاعات و أيضا ترشيد عملية التدخل الدولي و الاستعانة بأجهزة الأمم المتحدة كى تقوم بالمشاركة فى عمليات حفظ السلام فى إفريقيا من خلال وجود صلة بين المنظمة الدولية و الإقليمية[2].

الهدف الرئيسى للآلية–وفقا لما جاء بإعلان القاهرة– هو رصد منع النزاعات الأفريقية و مع اضطرار الظروف فقد تلجأ الآلية إلى نشر عمليات حفظ سلام صغيرة فى شكل بعثة مراقبة عسكرية و مدنية.

و الهيئة المركزية للآلية تتولى فيما بين الدورات العادية للقمة الإفريقية التوجيه و التنسيق الشامل لأنشطة الآلية.و فى هذا الصدد يكون للآلية و للأمين للعام و الأمانة العامة للمنظمة كأداتها ما يلى:

أ – هدف رئيسى يتمثل فى رصد و منع النزاعات. فالهيئة تتخذ من حيث المبدأ المبادرات فيما يتعلق بجميع أوضاع النزاعات المحتملة و القائمة.

ب – القيام بمهام حفظ و تشييد السلام أينما تقع النزاعات لتسهيل حلها.

---

[1] _ سامي بخوش: دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات في افريقيا أنموذج منظمة الايكواس في ليبيريا و كوت ديفوار، مذكرة ماجستير،(تخصص إدارة دولية، قسم العلوم السياسية ،جامعة باتنة،2012/2011) ص 30

[2] _جوزيف رامز أمين، "حول رئاسة مصر للدورة ال 29 لمنظمة الوحدة الإفريقية (يونيو 1994_يونيو 1994)"، **السياسة الدولية**، العدد 117، جويلية 1994، القاهرة : مؤسسة الأهرام، ، ص 282.

ج – القيام ببعثات مراقبة مدنية و عسكرية عند الحاجة و تكون مثل هذه البعثات تحت إشرافها.

د– تحديد الخطوط الإرشادية العامة لعمليات الآلية[1].

وسعت المنظمة من خلال آلياتها في التدخل سواء ببعثات افريقية أو بعثات مزدوجة أو بالتعاون مع المنظمات الإفريقية الفرعية بقوات لحفظ السلام أو فرضه، كما سنرى في ما يلي:

مشكلة الصحراء الغربية:

تعتبر مشكلة الصحراء الغربية من اعقد المشاكل التي واجهت منظمة الوحدة الإفريقية و أصبحت الشغل الشاغل للمنظمة خاصة بعد جلاء اسبانيا عن الصحراء و بعد النزاع بين المغرب و موريتانيا حول نصيبهما في الصحراء [2]، و منذ القمة الإفريقية العادية السادسة عشرة المنعقدة في منروفيا عاصمة ليبيريا في جويلية 1979م بدأت تنظر للقضية بدراسة تقرير اللجنة الخاصة التي شكلنها المنظمة لتقضي الحقائق وقررت القمة السعي لوقف إطلاق النار و تشكيل لجنة سداسية لتنظيم الاستفتاء لتقرير مصير الصحراء[3].

و في مؤتمر رؤساء دول و حكومات منظمة الوحدة الإفريقية في الدورة التاسعة عشرة المنعقدة في أديس أبابا في الفترة من 06 إلى 12 جوان 1983م، إذ بحث تقرير لجنة التنفيذ لرؤساء الدول بشأن الصحراء الغربية و اتخاذ التدابير اللازمة لوقف إطلاق

---

[1] _ يوسف احمد القرعي،" قمة القاهرة و الآلية الإفريقية الجديدة"، **السياسة الدولية** ، العدد 115، جانفي 1994، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ص ص 60، 61

[2] _ ماهر عطية شعبان، **مشاكل إفريقيا معاصرة**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2011 ص 291

[3] _مسعود شعنان، **نزاع الصحراء الغربية و الشرعية الدولية: حقوق الإنسان و حق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير** ، مذكرة دكتوراه، (تخصص العلوم السياسة و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ، سبتمبر2007)، ص 179

النار بين الطرفين المتنازعين كما طلب من الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية أن تقدم قوة لحفظ السلام في الصحراء الغربية لكفالة السلام و الأمن خلال تنظيم الاستفتاء و إجرائه [1]. و لهذا الغرض كانت بعثة مزدوجة بين الأمم المتحدة و الوحدة الإفريقية تزور المنطقة في الفترة بين 01الى 10 ديسمبر 1987م وعلى رأس هذه البعثة السيد عبد الرحيم فراح نائب الأمين العام الأممي مكلف بالشؤون السياسية الخارجية و هذا بهدف دراسة الكيفيات التي تسمح بتنظيم الاستفتاء الخاص بتقرير مصير الشعب الصحراوي و قد كانت البعثة مكونة من قسمين الأول مدني و الثاني عسكري و هو مشكل أيضا من 08 ضباط سامون من كندا و الكنغو و ايرلندا و زيلاندا الجديدة و البيرو.[2]

الحرب الأهلية في التشاد:

و في ظل الحرب الأهلية في التشاد حاولت منظمة الوحدة الإفريقية العمل على تخفيف حدة التوتر و إنهاء القتال الدائر بين الأطراف المختلفة في هذا النزاع لذلك اجتمعت في 27 نوفمبر 1981م بنيروبي اللجنة المكلفة من قبل المنظمة برئاسة الرئيس الكيني دانييل اراب موي و قرر إرسال قوة افريقية لحفظ السلم في التشاد [3]. و تعد أول قوة من نوعها تقوم بتشكيلها منظمة الوحدة الإفريقية، وعلى الفور قامت ست دول افريقية * باتخاذ إجراءات عاجلة لإرسال قوة حفظ السلام مكونة من 6000 جندى إلى تشاد كما بدأ الرئيس الكينى فى تنفيذ تدابير تشكيل القوة تحت ضغط شديد من

---

[1] _ L'organisation De L'Unite Africaine, **Résolution /AHG/RES.104,** Addis ababa ,Ethiopia

[2] _ إسماعيل معراف غالية، **الأمم المتحدة و النزاعات الإقليمية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995 ص ص 149 ،150

[3] _ بطرس بطرس غالي،"الأمن الإفريقي و جوانبه الاقتصادية و الاجتماعية الأمن وحفظ السلام في إفريقيا"، **السياسة الدولية**، العدد 79، جانفي 1985، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ص 86

* السنغال،غينيا، بنين، زائير، نيجيريا، توجو.

النيجريين بالإضافة إلى تشكيل مجموعة مكونة من أربعة عشر ضابطا إفريقيا تكون مهمتهم إعداد الترتيبات لوصول القوة الإفريقية و دراسة الموقف فى تشاد، وقد بدأت قوات حفظ السلام التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية تصل إلى العاصمة نجامينا و كان أول من نزل إلى هناك كتيبة تضم حوالي ثلاثمائة من جنود المظلات من الزائير مع طائرة نقل من نيجيريا تحمل عتاد و معدات مختلفة و تموين للكتيبة التي أرسلتها زائير[1].

الحرب الأهلية في الكونغو:

كما شهدت الكونغو خلال الثمانينات و التسعينيات من القرن العشرين اضطرابات عدة و اندلعت الثورات في كل البلاد و ذلك في محاولة لقلب نظام حكم الرئيس لوران كابيلا فدارت معارك عنيف بين القوات الحكومية و المتمردين المنتمين إلى التوتسي و استنجد كابيلا بكل من انغولا و زيمبابوي في هذا النزاع[2].

وقد بذلت منظمة الوحدة الأفريقية و الأجهزة التابعة لها جهودها لاحتواء الأزمة فى زائير،حيث عقد فى أواخر أكتوبر عام 1996م عقد اجتماع طارئ على مستوى السفراء للجهاز المركز ي لآلية فقض المنازعات الأفريقية التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية لبحث الأزمة و لمناقشة الأوضاع فى شرق زائير، خاصة الأوضاع الإنسانية للاجئين فى المنطقة بشكل خاص، ومنطقة البحيرات العظمى بوجه عام.و طالبت منظمة الوحدة الأفريقية فى بيان لها يوم 11 نوفمبر 1996م فى أديس أبابا بضرورة الإسراع فى نشر قوة محايدة فى منطقة.البحيرات العظمى تكون لها مهمة واضحة. وفى كلمته

---

[1] _احمد احمد السولية، " تشاد و قوات حفظ السلام الإفريقية "، **السياسة الدولية**، العدد 68، أفريل 1982، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ، ص 131

[2] _ شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ، المرجع السابق، ص ص 415،416

أمام اجتماعات الدورة الطارئة لآلية فضل المنازعات الأفريقية طالب مليس زيناوى رئيس إثيوبيا مجلس الأمن بضرورة إرسال قوة دولية لحفظ السلام فى شرق زائير[1].

أنشأت منظمة الوحدة الإفريقية بهدف تخليص القارة من الاستعمار الأوروبي، ومن أجل تحقيقه التزمت الدول الإفريقية صراحة في صلب الميثاق بان تتعهد بالعمل على التفاني المطلق في سبيل قضية التحرر التام للأراضي الإفريقية التي مازالت مستعمرة كما انه على الدول الإفريقية المستقلة أن تقوم بمساعدة الشعوب التي لم تنل استقلالها أيا كان شكل هذه المساعدات.

فكانت المنظمة عند عقد مؤتمراتها تدعوا الدول المستقلة إلى مساعدة الدول المستعمرة في التخلص من الاستعمار، و يعد مؤتمر القمة للدول الإفريقية المستقلة في اجتماعه في أديس أبابا من 22 ماي إلى 25 ماي 1963م، خير برهان على ذلك حيث أكد على ضرورة تنسيق الجهود للتعجيل باستقلال جميع الأقاليم الإفريقية.

تعددت أساليب المنظمة في حل مشاكل القارة منها السلمية، حيث جاء في ميثاق المنظمة ضرورة العمل على فض ما يقع بين أعضائها من منازعات بالطرق السلمية و قد نجحت جهود المنظمة إلى حد بعيد في هذا المجال إلى حل العديد من النزاعات التي وقعت بين الدول الإفريقية.

أما الأساليب العسكرية فلم يكن لها دورا بارزا إلا في حالة المساعدات العسكرية من خلال إنشاء لجنة تنسيق لتحرير إفريقيا التي اهتمت بتنسيق المعونات أو التبرعات التطوعية للدول الأعضاء لتقديم المعونة العملية و المالية لحركات التحرير الوطنية المختلفة بإفريقيا. أما بالنسبة إلى التدخلات العسكرية للمنظمة فلم توفق في

---

[1] _ رجاء إبراهيم سليم ، " الأزمة الكونغولية و تداعياتها "، **السياسة الدولية**، العدد 135، جانفي 1999، القاهرة : مؤسسة الأهرام، ص 51

إنشاء وسائل التسوية العسكرية أو تدابير قمعية لرد العدوان في حالة وجود اعتداء من دولة على دولة أخرى أو إنشاء قوة للتدخل في حل النزاعات الداخلية عندما يشكل النزاع تهديدا للسلم و الأمن في المنطقة، فضلا عن أن تدخل القوى الخارجية كان يضعف قدرة المنظمة في التعامل مع النزاعات الداخلية، بالإضافة إلى أن ميثاق المنظمة قد أضفى قدسية على سيادة الدول الأعضاء و نص على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

الفصل الثالث

نماذج من النزاعات ودور المنظمة في حلها

بعد أن حصلت إفريقيا على استقلالها واجهت حكوماتها عدة مشاكل هي من مخلفات الاستعمار و تحتاج إلى وقت طويل لإيجاد حلول لها ومن هذه المشاكل مشكلة الحدود بين الدول حيث ترجع هذه المشكلة إلى الطريقة التي اتبعها الأوروبيون في تقسيم إفريقيا فيما بينهم أثناء مؤتمر برلين 1884-1885م، بالإضافة إلى النزاعات والاضطرابات الداخلية فهي ظاهرة من أبرز الظواهر الإفريقية ، إذ لا يكاد يخلو إقليم من أقاليم القارة الإفريقية من صراع أو حرب أهلية عنيفة كان لها آثارها العميقة ليس فقط على الحياة السياسية وإنما على كافة مناحي الحياة في القارة الإفريقي ة. وتتسم هذه ال ظاهرة في أنها معقدة سواء فيما يتصل بخلفياتها وأسبابها ، أو فيما يتصل بنتائجها وتداعياتها و التي غالب يعود سبب نشوبها إلى سيادة النظام القبلي و تغليب المصلحة القبلية على مصلحة الوطن بالاضافة الى عجز السلطات الحاكمة في حل المشكلات السياسية او الاجتماعية او الاقتصادية و غيرها من المشكلات.

وقد واجهت منظمة الوحدة الإفريقية منذ نشأتها مشكلات متعددة و معقدة و كان الهدف الرئيسي للمنظمة هو تخليص القارة من الاستعمار الأجنبي و بعد تحقيق هذا الهدف اتجهت لتنهي مشاكل القارة وعلى رأسها فض النزاعات الداخلية.

وهذا ما سنحاول دراسته في هذا الفصل إذ يتناول دراسة نموذج لنزاعات الحدود في إفريقيا و هو مشكلة الحدود بين الجزائر و المغرب ودور المنظمة في حل هذه الأزمة و تقييم لدور المنظمة في إنهاء الأزمة، كما يتناول نموذج من الصراعات الداخلية الكثيرة في إفريقيا و هو الحرب الأهلية في الصومال و دور المنظمة في إيجاد حلول للازمة ثم تقييم لدور المنظمة في حل الأزمة.

المبحث الأول: حرب الرمال 1963م

المطلب الأول: تطورات الحرب

إن تعرض القارة للاستعمار الأوروبي و تجزئتها خلال مؤتمر برلين 1884_1885م الذي جعلها تنحل إلى وحدات متنافرة و صغيرة و لم يراعى في ذلك التقسيم أي تكامل اقتصادي أو لغوي أو حضاري و إنما لعبت المنافسة و التسابق للاستحواذ على مناطق النفوذ دورا هاما في وضع الحدود و هو بمثابة الأسباب الأولى لنشوب النزاعات الحدودية بإفريقيا و سنتطرق في هذا المبحث إلى نموذج من النزاعات الإفريقية حول الحدود و هو نموذج النزاع الحدودي الجزائري المغربي[1].

ترتبط مشكلة الحدود بين الجزائر و المغرب تاريخيا بعهد الاستعمار الفرنسي للجزائر عام 1830م[2] و تعود حين أقدمت فرنسا على إقامة حصن لالة مغنية و اعتبر السلطان مولاي عبد الرحمان زحف القوات الفرنسية حتى منطقة لالة مغنية تحرشا سافرا ببلاده و وقعت اشتباكات بين المغاربة و الفرنسيين يوم 30 ماي 1944م و واصلت القوات الفرنسية احتلال وجدة لكن المغرب انهزم في معركة وادي ايسلي و اضطر مولاي عبد الرحمان إلى الاستسلام للمطالب الفرنسية و التوقيع على اتفاقية الحدود[3]، وتنص الاتفاقية على استمرارية الحدود التي كانت بين المغرب و الدولة العثمانية

---

[1] _ فيصل محمد موسى، **تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر**، منشورات الجامعة المفتوحة،1997، ص 301

[2] _صلاح العقاد، "الإطار التاريخي لمشكلات الحدود العربية"، **السياسة الدولية،** العدد 111، جانفي 1993، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ص 174

[3] _ماهر عطية شعبان، المرجع لسابق، ص 87- 89

لتصبح نقسها الحدود بين المغرب و الجزائر إلا أن الاتفاقية أبقت منطقة الصحراء في وضعية غامضة.

و قد ظلت مشكلة الحدود قائمة منذ حصول المغرب على استقلاله إلا أنها كانت تؤجل حتى لا تعتبر طعنا للثورة الجزائرية و بعد أن حصلت الجزائر على استقلالها في 5 جويلية 1962م نجم عن هذا الخلاف الحدودي مواجهات عسكرية [1]، فقد اختلفت الجانبان حول منطقة (تندوف) التى كانت تحت يد الجزائر عند استقلالها، حيث كانت المغرب تعتبر أنها جزء من أراضيها اقتطعتها فرنسا و ألحقتها بالأراضي الجزائرية[2].

وكانت لمنطقة (تندوف) أهمية خاصة كعامل مؤثر فى علاقات البلدين،بعد أن تأكد وجود خام الحديد فيها،حيث كانت السلطات الفرنسية قبل استقلال الجزائر قد أوكلت إلى احدى الشركات الفرنسية مهمة دراسة استغلال الحديد فى هذه المنطقة الواقعة فى الأراضي الجزائرية،و فى منتصف سنة 1963م تقريبا، انته ت الشركة من دراستها ، و جاء فى تقريرها النهائى أن نسبة خام الحديد فى المنطقة تبلغ حوالى 75%[3].

بعد الاستقلال أرسلت الجزائر جيشها إلى المناطق التي يدعي المغرب أن لديه حقوقا تاريخية فيها و المتمثلة في بشار و تندوف و أقصى الجنوب الجزائري فقام المغرب بعمليات لجس النبض للتعرف غلى ردة فعل الجزائر فأرسلت عدة أفراد

---

[1] _ عمر سعد الله ، المرجع السابق، ص ص 327، 328

[2] _احمد مهابة، "مشكلات الحدود في المغرب العربي"، **السياسة الدولية** ، العدد 111، جانفي 1993، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ص 242

[3] _ عبد القادر رزيق المخادمي، **نزاعات الحدود العربية**، القاهرة: دار الفجر،2004، ص ص 118، 119

مسلحين من جيشه إلى حاسي بيضا بحجة جلب الماء فوجه الجيش الجزائري تحذيرا من دخول الأراضي الجزائرية لأي سبب كان وتكرر دخول الوحدات العسكرية المغربية إلى الصحراء الجزائرية رغم تحذير الجيش الجزائري لهم [1]. ودخل البلدين في حرب دامية ففي أواخر سبتمبر 1963م توجهت قوات مغربية نحو جنوب تاجونيت و دخلت الإقليم الجزائري و احتلت يوم أول أكتوبر حاسي بيضا و تنجوب شرقي تندوف، و لما اشتد التوتر بين الدولتين التقى وزيرا خارجية كل من الجزائر و المغرب في الخامس من أكتوبر سنة 1963 من اجل وضع خطة لتسوية النزاع بين البلدين و قد أسفرت محادثاتهما عن اتفاقية تضمنت النقاط التالية:

1 ـ المواطنون في كل من الدولتين الذين يقيمون في المنطقة المتنازعة عليها يمنحون حق المرور عبر الحدود.
2 ـ تتعهد الدولتان بعدم قيام أي طرف بدعاية ضد الطرف الأخر و يؤكد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما.
3 ـ تتعهد الدولتان بالامتناع عن اتخاذ أي إجراء أو تدبير عسكري من شأنه أن يضاعف الأزمة بينهما.
4 ـ اتفق الطرفان على ضرورة التمهيد لإجراء مقابلة على مستوى القمة بين الملك الحسن و الرئيس بن بلة[2].

[1] _ الطاهر زبيري ، **نصف قرن من الكفاح مذكرة قائد أركان جزائري** ، الجزائر : الشروق للإعلام و النشر، 2011، ص ص 41،42

[2] _ بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية ، المصدر السابق، ص 251

وعلى الرغم من هذا الاتفاق فقد وقعت بين الطرفين اشتباكات عسكرية بين يومي 8و 9 أكتوبر 1963 و قامت القوات المغربية بمهاجمة الأراضي الجزائرية عبر الحدود في منطقة حميد الغزلان و في 14 أكتوبر هاجمت المراكز الجزائرية في منطقتي حاسي بيضا و تندوف، و في 15 أكتوبر أعلن الرئيس بن بلة التعبئة العامة بين قوات جيش التحرير الجزائري لمواجهة الغزو الذي تتعرض له بلاده[1].

المطلب الثاني: دور منظمة الوحدة الإفريقية في حل الأزمة

نظر اجتماع رؤساء الدول و الحكومات، المنعقد في دورته الأولى في القاهرة من 17 إلى 21 جويلية 1964م في مشكلة الحدود و يرى أن مشاكل الحدود تشكل عاملا خطيرا من عوامل الانشقاق ويدعوا أيضا إلى الحاجة الملحة إلى تسوية جميع المنازعات بين الدول الإفريقية بالوسائل السلمية و في إطار إفريقي خالص[2].

و تعتبر مشكلة الحدود الجزائرية و المغربية أول تحدي يواجه منظمة الوحدة الإفريقية و كان للمنظمة دور بارز في حلها ولهذا الغرض عقدت اجتماعات عدة وهي:

مؤتمر باماكو30 أكتوبر 1963م

حضره رؤساء الجزائر و المغرب و الحبشة ومالي و قد أسفر هذا المؤتمر عن قرارات الآتية:

1 – إيقاف القتال في منتصف الليلة 1963/11/2

2 – تحديد منطقة منزوعة السلاح بواسطة لجنة رباعية من ممثلين للدول الأربعة المشتركة في المؤتمر

[1] _ ماهر عطية شعبان، المرجع السابق، ص 103

[2] _L’organisation De L’Unite Africaine :**Résolution AHG/RES/16,**Addis ababa ,Ethiopia

3 – تعيين مراقبين من الدولتين لضمان حياد و سلام هذه المنطقة.

4 – تشكيل لجنة تحكيم يتولى وزراء خارجية دول المنطقة اختيارها و تكون مهمتها تحديد المسؤولية عن بدأ العمليات الحربية بين البلدين و دراسة مشكلة الحدود بين البلدين.

5 – إيقاف الحملات الدعائية بين البلدين وعدم تدخل كل منهما في الشؤون الداخلية للدولة الأخرى[1].

و أبدت الدولتان استعدادهما لتنفيذ القرارات لكن المغرب رفض الانسحاب من حاسي بيضا و تنجوب و طالب بإجراء استفتاء و هو ما رفضته الجزائر[2].

اجتماع أديس أبابا الطارئ 15 نوفمبر 1963 م[3]:

و على الرغم من اتفاق باماكو عادت الاشتباكات المسلحة بين الدولتين و احتلت القوات المغربية منطقة فجيج الجزائرية، فلجأت الجزائر إلى دعوة مجلس وزراء الخارجية للدول الإفريقية إلى اجتماع طارئ لبحث المشكلة من جديد.

و في 15 نوفمبر 1963م انعقدت الدورة الطارئة الاستثنائية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية في أديس أبابا لدراسة مشكلة الحدود بين البلدين [4] ، وقد وافق المؤتمر على تشكيل لجنة خاصة عهد إليها أمر حل النزاع بين الدولتين و قد تم تشكيل هذه الجنة من السودان،

---

[1] _ P .Mweti Munya :"The Organization of African Unity and Its Role in Regional Conflict Resolution and Dispute Evaluation Critical A :Settlement" , **Boston College Third World Law Journal** , Volume19, Issue 2, 5-1-1999,p 557

[2] _ شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص379

[3] _L'organisation De L'Unite Africaine **:ECM/RES.1,** Addis ababa ,Ethiopia

[4] _ ماهر عطية شعبان، المرجع السابق، ص 107

تنجانيقا،السنغال، إثيوبيا، ساحل العاج، نيجيريا، ومالي، مهمتها الإشراف على تنفيذ اتفاقية وقف إطلاق النار و تحديد منطقة منزوعة السلاح بين البلدين. وقد حاول كل طرف الدفاع عن وجهة نظره و تفنيد حجج الطرف الأخر وذلك أمام لجنة التحكيم[1].

و قد انعقدت لجنة التح ك يم فى الفترة من 24_28 جانفي 1964م،و قد تم التوصل إلى تحديد المنطقة المنزوعة السلاح بين الطرفين، كما أمك ن عقد اتفاق فى 19 فيفري 1964م تضمن عودة قوات البلدين الى مواقعها الأصلية قبل بدء الاشتباكات [2]، و قد واصلت لجنة التحكيم جهودها لدراسة النزاع و تقديم الحلول للطرفين بغية الوصول لحل نهائ ي للمش كلة، و عقدت خلال الفترة من أ فريل 1964م حتى فيف ري 1965م عدة اجتماعات فى باماكو و الرباط و الجزائر و القاهرة و نيروب ي، و بذل ك دخلت العلاقات بين البلدين فى طور جديد يتسم بالتحسن[3].

وظهرت بوادر تحسن في العلاقات بين البلدين حتى توصل البلدان إلى إبرام عدة اتفاقيات لإعادة رسم الحدود بين الجزائر و المغرب منها:

معاهدة ايفران : المبرمة بتاريخ 15 جانفي 1967 تقرر من خلالها إنشاء لجنة مشتركة تجتمع بصفة دورية لحل المشاكل المتعلقة بالبلدين.

---

[1] _ عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص124

[2] _ بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية ، المصدر السابق، ص ص 258،259

[3] _ احمد مهابة، السياسة الدولية، المصدر السابق، ص 244

معاهدة تلمسان : بتاريخ 27 ماي 1970 تضمنت إنشاء لجنة مشتركة تعهد إليها مهمة تخطيط الحدود بين البلدين كما اتفق الطرفان على إنشاء شركة جزائرية–مغربية لإحياء و استغلال منجم غار الجبيلات.

معاهدة الرباط : 15 جوان 1972م وقع الطرفان (الملك الحسن الثاني و الهواري بومدين) على اتفاقية الحدود وذلك على هامش أعمال القمة التاسعة لمنظمة الوحدة الإفريقية التى كانت منعقدة بالرباط في سبتمبر 1972م، و قد صادقت الح لئومة الجزائرية على هذا الاتفاق فى مايو 1973م ،أما المغرب فقد صادق على المعاهدة فى 22 جوان 1992م ،و تم نشر المعاهدة بمرسوم مل كي ، و تبين المعاهدة خط سير الحدود بين البلدين بصورة مفصلة[1].

وبهذا انتهى النزاع على الحدود بين المغرب و الجزائر انتهاء رسميا.

المطلب الثالث: تقييم دور المنظمة في حل الأزمة

أدركت القمة الإفريقية الأولى مدى التعقيد الذي تتسم به مشكلة الحدود في القارة الإفريقية لأنها حدود رسمها الاستعمار وفق مقتضيات المصالح الاستعمارية، واتجه مؤتمر أديس أبابا إلى الإبقاء على الحدود الإفريقية التي رسمها الاستعمار بهدف عدم إثارة المشاكل التي تؤدي إلى الفوضى و عدم الاستقرار، وقد تأكد مبدأ قدسية الحدود الإفريقية التي وضعها الاستعمار في القرار ال 16 الذي اتخذته القمة الأولى في القاهرة عام 1964م ، وقد أشار ميثاق المنظمة إلى انه لابد من المساواة بين الدول و

[1]_ عتيقة نصيب ، **العلاقات الجزائرية و المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة** ، مذكرة ماجستير، (تخصص سياسة مقارنة، قسم العلوم سياسية و العلاقات الدولية، جامعة بسكرة، 2012/2011)، ص 82

عدم التدخل في الشؤون الداخلية و احترام سيادة كل دولة، كما وضعت بعض القواعد و المبادئ الإفريقية فيما يخص مشكلة الحدود و من هنا كان رأي المنظمة أن مشكلات الحدود يجب تسويتها في نطاق إفريقي[1].

و الحقيقة أن منظمة الوحدة الإفريقية قامت بدور لا يمكن أن يستهان به في تسوية نزاع الحدود بين المغرب و الجزائر رغم حداثة قيامها ، فقد نجحت في التقريب بين أطراف النزاع في حيث أخفق مجلس جامعة الدول العربية حين اجتمع في 19 أكتوبر 1963م و اصدر قرار بدعوة حكومتي الجزائر و المغرب إلى وقف إطلاق النار حيث لم يوضع القرار موضع التنفيذ و لم يتجاوز كونه حبرا على ورق[2]. فانعقاد مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية في دورة غير عادية و قبول كل من كل من الجزائر و المغرب للاحتكام إلى هذا الجهاز و أن يبدي كل منهما وجهة نظره أمام هذا الجهاز يعد نجاحا بالنسبة للمنظمة و استمر هذا المجلس في متابعة أعمال اللجنة المكلفة بتسوية هذا الخلاف، ثم إعلان الملك المغرب بإنهاء الخلاف أمام مؤتمر القمة الإفريقي التاسع ثم إصدار مؤتمر القمة لقرار يسجل تسوية الخلاف و يهنئ الأطراف بها كل ذلك يؤكد أن المنظمة قامت بالدور الرئيسي في تسوية النزاع الجزائري المغربي من بدايته إلى نهايته[3].

---

[1] _ ماهر عطية شعبان، المرجع السابق، ص ص 114،115

[2] _ بطرس بطرس غالي ، "المنازعات الإفريقية و تسويتها بالطرق السلمية "، **السياسة الدولية** ، العدد 13، جويلية 1968، القاهرة : مؤسسة الأهرام، ص 127

[3] _ بطرس بطرس غالي ، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، ال مصدر السابق، ص ص 262، 263

المبحث الثاني: الحرب الأهلية في الصومال 1991م

الموقع الجغرافي:

تقع الصومال في القرن الإفريقي و تشغل مساحة تبلغ حوالي 640 ألف كيلو متر مربع تطل على خليج عدن بجبهة طويلة يبلغ طولها 1200 كيلو متر مربع كما تطل على المحيط الهندي بجبهة أخرى يبلغ طولها 2200 كيلو متر تجاور الصومال إثيوبيا من ناحية الغرب و الجنوب الغربي و كينيا من ناحية الجنوب و لذلك يعد موقعها الجغرافي له أهمية إستراتيجية بالغة، أغلب أراضي البلاد صحراوية، ومناخها حار و جاف جدا، وقد عرفت موجة جفاف قاتلة بين 1968و1974[1]. ينتمي الشعب الصومالي في الأصل إلى الحاميين الشرقيين لغويا و سلاليا و هم يرون أنهم عرب من أصل سامي واعتنقوا الإسلام على المذهب السني و من مميزات الأمة الصومالية أنها مقسمة إلى مجموعتين قبليتين كبيرتين و هي مجموعة الصومالي و مجموعة الساب و تتكون الأولى من أربع قبائل وهي الدير و إسحاق و الهاويا و الدارود أما الثانية فتضم الديجل و الهانوين[2].

لهذا سعت كل من بريطانيا و فرنسا و ايطاليا للسيطرة على جزء من أراض الصومال و كانت المنافسة بين الدول الثلاث سببا في تمزيق أرضها فاحتلت بريطانيا القسم الشمالي عام 1883م و احتلت فرنسا ارض جيبوتي الحالية عام 1884م و

[1] _عبد الوهاب كيالي، **الموسوعة السياسية**، جزء3، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ص 670

[2] _ جودة حسنين جودة، **قارة إفريقيا دراسات في الجغرافيا الإقليمية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،2000،ص 224

لنفس الأسباب الإستراتيجية تقدمت ايطاليا و احتلت الصومال الجنوبي الذي استخدمته قاعدة لغزو إثيوبيا عام 1932م[1].

الغزو الاستعماري و الاستقلال:

لم تختلف أساليب الغزو الاستعماري على جميع البلدان الإفريقية في حقيقتها وواقعها فقد حدث الاحتلال على أساس الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي أغرى الدول الاستعمارية بالتنافس على اقتسام بلاد الصومال، [2] و قد حدث اجتياح الاستعمار لبلاد الصومال في حقبة ضعف الحكم المركزي الصومالي مما حول الحكم في الصومال إلى دويلات و سلطانات صغيرة.

الاحتلال البريطاني:

و في أخر الستينيات من القرن التاسع عشر دخلت مصر السواحل الصومالية الشمالية حيث كانت حينذاك تحت النفوذ الباب العالي ثم أخذت بريطانيا تضغط على مصر للجلاء عن الصومال في محاولة لملء الفراغ و مد نفوذها على بربرة حتى تضمن سيطرتها على موارد تموينها لقاعدتها الإستراتيجية في عدن و فعلا أجبرتها على إخلاء الحاميات المصرية في الصومال [3] و في سنة 1887 أعلنت بريطانيا الحماية على المنطقة الممتدة من رأس جيبوتي إلى بندر زياد ومن أهم بنود الحماية أن تحمي بريطانيا البلاد من أي دولة أجنبية أخرى و إلا تمارس فيه أي نوع من التبشير و ألا تتجاوز حدود المنطقة المشمولة بالحماية خمسة كيلومترات غرب بربرة،

[1] _المرجع نفسه، ص 231

[2] _ عميد اح محمد فريد السيد حجاج، **صفحات من تاريخ الصومال**، القاهرة: دار المعارف،1983، ص 37

[3] _ المصدر السابق، ص 38

و بهذه الطريقة تمكنت بريطانيا من بسط نفوذها على الصومال و مرت الأيام و الشهور حتى كشفت الأحداث عن وجهها الحقيقي و عن طبيعتها الاستعمارية مما أثار غضب الشعب و دفعه إلى إعلان النضال ضد الوجود البريطاني.[1]

الاحتلال الايطالي:

كانت ايطاليا قد بدأت الخطوات الاولى في تجربتها الاستعمارية في شرق افريقيا منذ ان تم فتح قناة السويس للملاحة البحرية و اشتملت تجربة ايطاليا الاستعمارية مراحل متعاقبة تتمثل في محاولة السيطرة على الحبشة و الحصول على الحماية على مناطق الصومال ثم تحديد مناطق نفوذها في شرق افريقيا مع بريطانيا العظمى [2]، اخذ الايطاليون يتطلعون الى سواحل المحيط الهندي التي تطل على ممتلكات سلطان زنجبار فقد شاعت في تلك السنوات طريقة اجبار السلاطين و الشيوخ المحليين على توقيع اتفاقيات تمنح الشركات الاجنبية و الدول حقوقا تصل الى حقوق الملكية الكاملة و فرض الحماية على الاراضي التي تحت نفوذ هؤلاء السلاطين او الشيوخ و فعلا في 28 ماي 1885م حصلت ايطاليا على توقيع سلطان زنجبار و دأبت ايطاليا في الحصول على توقيعات عدة شيوخ بوضع بلادهم تحت الحماية الاطالية و بناء على ذلك و على مانص عليه مؤتمر برلين 1885/1884م قامت الحكومة الايطالية في 20 ماي 1889م بابلاغ الدول بسط حمايتها على بلاد الصومال، و في 15 نوفمبر 1899 اعلنت ايطاليا حمايتها على الساحل الشرقي لافريقيا الممتد من الحدود

[1] _ المصدر نفسه، ص 42

[2] _جلال يحي، **تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص 457

الشمالية لقسمايو حتى نهاية سلطنة اوبيا وظلت ايطاليا تبسط نفوذها بشرق افريقيا حتى الحرب العالمية الثانية[1] .

الاحتلال الفرنسي:

كانت فرنسا أول دولة أوروبية تبدي اهتماما كبيرا بالساحل الإفريقي المطل على خليج عدن و ذلك منذ الأربعينات من القرن التاسع عشر ميلادي و كنتيجة لاستيلاء بريطانيا على عدن القريبة من مدخل البحر الأحمر خاصة وان ايطاليا كانت تعمل على التوسع من ميناء عصب الصغير على سواحل البحر الأحمر و كانت انجلترا تستعد للاستيلاء على ساحل الصومال الذي يقع إلى شرق مدينة زيلع[2]، وفي عام 1862م عقدت فرنسا معاهدة لشراء ميناء أوبوك و خليجه[3] مع السهل الممتد من رأس علي جنوبا إلى رأس دوميرا شمالا، وأخذت فرنسا في هذا الوقت تعقد معاهدات مع الشيوخ المحليين و السلاطين لتوسيع ممتلكاتها على الساحل الإفريقي المطل على خليج وحرصت فرنسا أن تثبت في هذه المعاهدات أن هؤلاء السلاطين رؤساء مستقلون يتمتعون بسيادة تامة على بلادهم [4] ،كما قام الفرنسيون باحتلال تاجورة رسميا في 26 نوفمبر1884م واتخذوا هذه المنطقة قاعدة للتوسع الفرنسي صوب الداخل وذلك كجزء من سياسة فرنسا للتوسع في القارة الإفريقية بين الشرق و الغرب[5].

---

[1] _ شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ، المرجع السابق ، ص ص 203، 204

[2] _ جلال يحي، المرجع السابق، ص 369

[3] _ جلال يحي و محمد نصر مهنا، **مشكلة القرن الإفريقي و قضية الصومال**، القاهرة: دار المعارف، 1981، ص 53

[4] _ إسماعيل احمد ياغي، محمود شاكر، **تاريخ العالم الإسلامي الحديث و المعاصر**،الجزء الثاني، المملكة العربية السعودية، الرياض: دار المريخ للنشر، 1993 ص 180

[5] _ جلال يحي ، المرجع السابق، ص ص 371، 372

ظهور الحركة الوطنية واستقلال الصومال:

كان لاقتسام الصومال و تفتيته الى مناطق نفوذ بين الدول الاستعمارية و قع شديد الاثر في نفس الوطنيين مما ادى ظهور حركة وطنية بقيادة **محمد بن عبد الله حسن** * المعروف بالملا تستهدف طرد المستعمرين من الصومال بدأ الملا حركته السياسيةعام 1899م و نادى بالجهاد المقدس ضد الانجليز و التفى حوله كثيرون من الاتباع الذين اطلق عليهم اسم الدراويش و اتخذ الملا من الركن الجنوبي الشرقي من محمية الصومال البريطاني مسرحا لنشاطه ضد الانجليز و نجح في السيطرة على داخل البلاد لمدة بلغت عشرين عاما.[1]

كما ثارت القبائل الصومالية في منطقة بنادر ضد الايطاليين بالتعاون مع ثوار الصومال البريطاني، ثم ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية احزاب و جمعيات و طنية مثل حزب "الشباب الصومالي" و حزب "الرابطة الصومالية" و كلها كانت تدعو الى استقلال ووحدة الصومال الكبير[2].

و في دورتها الرابعة عام 1945م للجمعية العامة للامم المتحدة قررت ان تصبح الصومال دولة مستقلة ذات سيادة و يصبح هذا الاستقلال نافذا في نهاية عشر

---

* **محمد بن عبد الله حسن:** ولد سنة 1864م في شمال الصومال من أسرة عربية حفظ القرأن و تعلم العلوم الشرعية، درّس في المساجد و المراكز الدينية اقام في بربرة عاصمة الصومال الانجليزي مسجدا وبدأ يحث الناس على الجهاد ضد الأوروبيين اعلن الجهاد ضد الإحتلال الانجليزي، اصبح قائدا سياسيا و زعيما دينيا حاصرته قوات الاحتلال الانجليزي و انتقل الى اوجادين في الحبشة لكن الاحباش قضوا على رجاله و مات الامام في 23 نوفمبر 1960م متأثرا بمرض حلّ به.(ينظر، محمد بن موسى الشريف، **عظماء منسيون**،الجزء الثاني، الرياض: دار الأندلس الحضراء،2010، ص ص ص 135، 147، 171)

[1] _إسماعيل احمد ياغي، محمود شاكر،المرجع السابق، ص 182

[2] _ رأفت غنيمي الشيخ، **التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية 1412هـ_1992م**، القاهرة : دار الثقافة ، 1992، ص 125

سنوات من موافقة الجمعية العامة على اتفاقية الوصاية و ان تضع الصومال تحت الوصاية الدولية و ان تكون ايطاليا هي الدولة الوصية نيابة عن الامم المتحدة و ان يكون للامم المتحدة مجلس استشاري يضم ممثلين عن مصر و الفلبين و كولومبيا و مهمتها مراقبة نقل الصومال من مرحلة الوصاية الى مرحلة الاستقلال و جريت انتخابات سياسية في الصومال الجنوبي عام 1956 و احرز حزب الشباب الصومالي اغلبية واضحة بينما احرزت جبهة الصومال الوطنية و حزب الوحدة الصومال اغلبية واضحة في انتخابات 1960 في الصومال الشمالي وبناء على هذا فقد اعلن استقلال الصومال الشمالي في 26 جوان 1960 بينما اعلن استقلال الصومال الجنوبي في اول جويلية من نفس العام[1] .

واخيرا وافقت هيئة الامم المتحدة في نوفمبر عام 1960م على استقلال الصوماليين البريطاني و الايطالي و اتحادهما في دولة واحدة اتخذت اسم جمهورية صومالية و قد انتخب عبد الله عثمان رئيسا للجمهورية و عبد الرشيد علي شير ماركي رئيس وزراء للصومال المستقل[2].

المطلب الأول: تطورات الحرب

تعتبر المشكلة الصومالية من اعقد وأصعب المشكلات السياسية في القرن الإفريقي حيث يرجع جذورها إلى العهد الاستعماري و تقسيمه للأراضي الصومالية إلى خمسة أجزاء لإضعاف القوة الإسلامية بمنطقة القرن الإفريقي.

[1] _رأفت الشيخ، **تاريخ العرب المعاصر**، عين للدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية، 1996، ص 105

[2] _ شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 218

إن اندلاع الحرب الأهلية في هذا القطر من العالم لم يكن مجرد صدفة وإنما يعود إلى عوامل سياسية اقتصادية واجتماعية ساهمت في إشعال فتيل الحرب.

الأسباب السياسية:

أهم هذه الأسباب كان دكتاتورية الحزب الواحد فى عهد سياد برى، و استبعاد الصوماليين الشماليين من الامتيازات السياسية و الاقتصادية و من خلال مايلي يتضح لنا سياسة الحكم الفردي لنظام سياد بري:

- سياسات الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي الذي حكم البلاد أكثر من واحد وعشرين عاما و الذي كان لا يقبل و جود رأي معارض له.خاصة فيما يتعلق ب الهجوم العسكري على الإقليم الشمالي لمواجهة المعارضة الشمالية ضد نظام سياد بري.
- وضع سياد بري دستورا جديدا للبلاد سنة 1979م يركز سلطات الدولة في يد رئيس الجمهورية[1].
- تسييس المؤسسة العسكرية و سحب هويتها القومية و الوطنية و تحويلها إلى حرس لمصالح قيادة الحزب الحاكم.
- سوء القيادات المدنية و العسكرية فالكل لا يخلو من التعصب القبلي.

[1] _ رأفت إجلال، "الأزمة الصومالية"، **المستقبل العربي**، العدد 173، جويلية 1993، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص 19،20

-المعارضة المسلحة المبنية على أساس قبلي و التي تسعى إلى تحقيق أهداف خاصة قبلية و شخصية[1].

-استئثار الإقليم الجنوبي بكافة مقاليد الحكم و تماديه في تهميش الإقليم الشمالي ما أدى إلى اضطرابات أمنية قمعتها السلطة بقوة[2].

الأسباب الاقتصادية

و بالنسبة للعامل الاقتصادى، فنجد انه قد لعب دورا فى أحداث الصومال لا يقل بأي حال عن العامل السياسى،فى درجة تأثيره على مجريات الأحداث ومن جملة الأسباب الاقتصادية :

-تركز الاستثمارات الح لكومية و الخدمات فى مناطق معينة.و هو ما خلق حاله من الصراع الاجتماعى الممتد،بحيث أصبح الفساد و النهب بمثابة سلوكيات سياسية و اجتماعية يشترك فيها معظم الم لكونات الاجتماعية على نطاقات مختلفة[3].

-الجفاف الذي أصاب شرق إفريقيا و خاصة وسط القرن الإفريقي في شكل موجات متتالية بدأت في أوائل السبعينيات و استمرت إلى التسعينيات.

---

[1] _محمد معلم احمد، **منهج الشريعة الإسلامية في مواجهة الحروب الأهلية دراسة تطبيقية على الحرب الأهلية في الصومال** ، مذكرة ماجستير ،(تخصص التشريع الجنائي الإسلامي، قسم عدالة جنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،المملكة العربية السعودية،2002م)، ص ص 214،215

[2] _علي صبح، المرجع السابق، ص 231

[3] _أيمن السيد عبد الوهاب، "الصومال وتداعيات انهيار الدولية" ، **السياسة الدولية،** عدد 110، أكتوبر 1992، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ص 171

- استهلاك قدرات الصومال في حرب تحرير اوغادين بقيادة سيادبري من الاحتلال الإثيوبي.
- ازدياد الدين العام على الصومال و الذي بلغ ثلاث مليارات دولار نتج عن ذلك تدخل المؤسسات المالية الدولية مثل بنك الإنشاء و التعمير و صندوق النقد الدولي وبهذا انهار الاقتصاد الصومالي الذي أدى إلى تضخم في النقد الوطني الصومالي و ازداد الفقر و الحاجة والمجاعات[1].
- التطبيق الغير مدروس للمبادئ الاشتراكية البعيد عن النهج الديمقراطي و المنحاز لمصلحة الحاكم و ليس لمصلحة الشعب الصومالي بصورة عامة.
- عدم الإقبال بشكل جاد على الانخراط في نهج التكامل الاقتصادي العربي[2].

فسنجد أن كافة هذه العوامل مجتمعه بدرجات متفاوت ة كانت بمثابة المهيأ للساحة الداخلية للأحداث العنف المتصاعدة.

أسباب اجتماعية:

على الرغم من أن الصومال يتمتع بوحدة عرقية ودينية ولغوية شبه كاملة، فهو يعاني من انقسامات حادة، حيث هناك قبائل رئيسة تنقسم كل منها إلى عشائر، والجميع أسهموا في تمزيق الصومال، فبعد الاستقلال عام1960م عمدت الطبقات الحاكمة إلى تقوية الوحدة القبلية كسلاح للتأثير على الشعب وكسب ولائه وتأييده. الشيء الآخر،لا توجد إستراتيجية قومية للاندماج الوطني، فالتقاليد الصومالية المتعلقة بالنظام الأبوي الذي يقوم عليه المجتمع يتولد عنه التسلط من جانب الأب أو زعيم

[1] _ كاظم حطيط، **العرب و تحديات المصير**، مصر: الدار العربية للكتاب،2002، ص187

[2] _ المرجع نفسه، ص 191

القبيلة أو الحاكم والرضوخ من جانب الآخرين، وبالتالي الانسياق وراء الأهواء الشخصية وافتقاد التماسك الوطني[1].

و في 21 اكتوبر 1969م حدث في الصومال انقلاب عسكري و صار الرئيس محمد سياد بري رئيسا للجمهورية لكن شهد الصومال اظطربات داخلية متعددة بسبب تدهور الاحوال الاقتصادية و السياسية و اتهام النظام الحاكم بمحاباة لقبائل معينة و ادت حركات التمرد لسقوط نظام سياد بري في مطلع عام 1991 و اضطر سيادبري للهروب من العاصمة مقديشو[2].

بعد سقوط نظام سياد برى و فراره فى جانفي 1991م إلى خارج البلاد، بدأ النزاع يدب بين زعماء حركات المعارضة التى أزاحت هذا النظام سعيا إلى انفراد كل منهم بالسلطة، دون اكتراث بالمصالح القومية للصومال. و هو الأمر الذى ترتب عليه انهيار الدولة بكل مؤسساتها و أبنيتها و رموزها، بالإضافة إلي تكريس اعتماد كل من الأطراف المتصارعة على الانتماء القبلى كأساس للقوة و كوسيلة لفرض سيطرته على الساحة المحلية[3].

ضم هذا التحالف القبلي بعض فروع قبيلتى(الهاوبية)و(الدارود)و قبائل(الاسحاق)، و سارت الحرب منذ ذلك الحين على أساس قبلي، و ليس على أساس سياسي، و فى أعقاب الإطاحة سياد برى، انقسم هذا التحالف القبلي على

---

[1] _ حزب البعث العربي الاشتراكي،"الصومال وأفاق المصالحة الوطنية"، **سلسلة أحداث جارية**، أفريل 2009، مطبوعات القيادة القومية، ص ص 50،51

[2] _ شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 218

[3] _ نجوى أمين الفوال ، "الأزمة الصومالية و عام من التدخل الدولي"، **السياسة الدولية**، العدد 115، جانفي 1994، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ص 63

نفسه على مختلف المستويات، فمن ناحية،انقسم ممثلو قبيلة(الهاوبية) الذين كانوا يعملون تحت غطاء المؤتمر الصومالى الموحد، إلى فريقين متصارعين على السلطة: أولهما بزعامة الجنرال محمد فارح عيديد الذي تعرف جماعته بالجبهة الوطنية الصومالية ، و ثانيهما : بزعامة على مهدى محمد الذى نصب نفسه رئيسا مؤقتا للبلاد، و عكس هذا الصراع رغبة واضحة فى الاستئثار بالسلطة من جانب الطرفين المتصارعين[1].

و اشتد الصراع بين الفصائل الصومالية و استقل الشماليون وشكلوا جمهورية ارض الصومال برئاسة عبد الرحمان علي تور زعيم قبيلة الاسحاق و اقصى الجنوب كيان الحزب الاشتراكي الثوري الذي يؤيد محمد سياد بري و تدعمه قبائل الدارود.

و سادت الفوضى عندما حاولت كل قبيلة من القبائل الحصول على كبر قدر ممكن من ممتلكات الدولة المنهارة، بما فى ذلك الأسلحة و المعدات و المواد الغذائية.

و أضرمت نار الفتنة بين الأطراف الصومالية و تشرد الناس نتيجة الحرب، وانتشرت المجاعة و اخذ السكان يتساقطون صرعى فمن نجى من القتل أهلكته المجاعة[2].

---

[1] _ أحمد إبراهيم محمود ، "الأمم المتحدة و حفظ السلام فى إفريقيا : تجربة التدخل الدولى فى الصومال و رواندا "، **السياسة الدولية**، العدد 122، أكتوبر 1995، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ص 123

[2] _محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر شرقي افريقية** ، ط2 ، بيروت: المكتب الإسلامي، 1997، ص132

المطلب الثاني: دور منظمة الوحدة الإفريقية في حل الأزمة

شاركت منظمة الوحدة الإفريقية بدورها في محاولات الحل السلمي لمشكلة الصومال في إطار قدراتها و إمكاناتها المادية إدراكا منها لخطورتها، فعقدت عدة مؤتمرات بهدف إيجاد حل للازمة و الوصول إلى المصالحة الوطنية.

وفي الدورة العادية الثامنة و العشرين لمجلس رؤساء الدول الإفريقية المنعقدة في داكار 29جوان إلى أول جويلية 1992م حيث كانت مداولات بين الوفود حول الموضوعات المثارة على الساحة الإفريقية و من قرارات المؤتمر أن أعرب المجلس عن أسفه تجاه المعاناة البشرية الدائرة فى الصومال من جراء القتال الدائر بين أطراف الصراع المختلفة، و ناشدهم بوقف العمليات العسكرية و البدء فى مفاوضات تتيح إيجاد حل للأزمة المشتعلة فى الصومال. كما فوض أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية بمتابعة الوضع و تقديم تقرير بذلك للدورة القادمة لمجلس الوزراء[1].

و بانعقاد الدورة العادية الواحد و الثلاثين لمؤتمر وزراء خارجية الدول الإفريقية في أديس أبابا 23-27 جانفي 1995م، اقر المجلس الوزاري إلى عقد اجتماع طارئ للجهاز المركزي لجهاز آلية فض النزاعات الإفريقية يوم 6 مارس 1995م لمناقشة القضية الصومالية لاسيما في ضوء اقتراب إتمام انسحاب القوات الدولية لحفظ السلام التابعة لهيئة الأمم المتحدة في نهاية مارس القادم ما يثير مخاوف تفجر الموقف في الصومال[2].

---

[1] _ نيفين القباج، مؤتمر القمة الإفريقي الثامن و العشرين (داكار 29 جوان الأول جويلية 1992)، **السياسة الدولية**، العدد 110، أكتوبر 1992، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ص 253

[2] _ جوزيف رامز أمين، مؤتمر وزراء خارجية الدول الإفريقية: الدورة ال (61) أديس أبابا: (12-27 جانفي 1995)، **السياسة الدولية**، العدد 120، أفريل 1995، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ص 260

عملية سودوري للسلام 1997م:

حضره ممثلون ل 26 فصيلا صوماليا عدا فصيل المؤتمر الصومالي الذي يتزعمه حسين عيديد وقد تقرر في هذا المؤتمر:

-تشكيل مجلس إنقاذ الوطني من 41 عضوا

-تشكيل لجنة تنفيذية من 11 عضوا

-تشكيل هيئة خماسية للإعداد لانعقاد مؤتمر للسلام في بوصاصير تمهيدا لإعلان قيام حكومة صومالية[1].

حظيت عملية سودوري للسلام بدعم كبير من منظمة الوحدة الإفريقية حيث رحب مؤتمر رؤساء دول و حكومات منظمة الوحدة الإفريقية في دورته الثالثة و الثلاثين المنعقد في هراري باتفاقية سودوري و كرر تأييده لها و أعرب عن مساندته للعملية. و قد واصلت مجموعة سودوري متابعة برنامجها الرامي إلى عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في بوصاصو و الذي كان مقررا في أول نوفمبر 1997م و كذلك مؤتمر ختامي يؤدي إلى تشكيل سلطة مركزية انتقالية أو حكومة مركزية مؤقتة[2].

المبادرة المصرية:

دعا وزير الخارجية المصرى هيئة الرئاسة الخماسية لمجلس الإنقاذ الوطن ي الذ ي تش ك ل بناء على اتفاقية سودوري من 26 فصيلا عدا الفصائل المنظمة تحت لواء حسين عيديد إلى إجراء مباحثات فى القاهرة للتشاور. و تمت هذه المشاورات فى

[1] _ شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 413

[2] _ ربيع عبد العاطي عبيد، المرجع السابق ،ص ص 211،212

مارس 1997م، و في نهاية ماي نجحت المبادرة المصرية في عقد اتفاق بين حسين عيديد و علي مهدي محمد للتسوية السياسية للازمة عرفت باتفاقية القاهرة و أهم ما تضمنته الاتفاقية توحيد العاصمة مقديشو و إزالة الخط الأخضر الذي يقسمها و فتح الميناء و المطار و كانت اتفاقية القاهرة الأساس الذي جمع كافة الفصائل الصومالية بالقاهرة في ديسمبر من نفس العام[1].

اجتماع الفصائل الصومالية في القاهرة:

اجتمع زعماء مجلس الإنقاذ الوطني و التحالف الوطني الصومالي في القاهرة من 12 نوفمبر إلى 22 ديسمبر 1997م، حيث استغرقت المفاوضات 30 يوما حتى تم توقيع الإعلان في ديسمبر 1997م بين الفصائل الصومالية أي بين مجموعة علي مهدي محمد و مجموعة حسين عيديد فنصت على عقد مؤتمر للمصالحة في بيدوا عاصمة إقليم باي في 15 فيفري 1998م يتألف من 465 عضوا يمثلون كافة شرائح المجتمع الصومالي، وتكون مهمة المؤتمر انتخاب مجلس رئاسي من 13 عضوا يمثلون كافة العشائر الصومالية، وخلال فترة انتقالية لمدة ثلاث سنوات يتم انتخاب جمعية تأسيسية، و في نهايتها يجرى استفتاء على دستور دائم، و تجرى انتخابات الحكومة الفدرالية مع قيام حكم ذاتي إقليمي[2].

[1] _نجوى أمين الفوال، "الدبلوماسية المصرية و المصالحة الوطنية في الصومال"، **السياسة الدولية**، العدد 132، أفريل 1998، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ص 179

[2] _نجوى أمين الفوال،" ندوة المستقبل العربي الصومال إلى أين؟ "، **المستقبل العربي**، العدد 262، ديسمبر 2000، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 146

في أعقاب توقيع اتفاقية القاهرة بين الفصائل الصومالية المتنازعة أصدرت منظمة الوحدة الإفريقية بيانا صحفيا رحبت فيه بالاتفاقية و أعربت فيه عن أملها في أن يجتمع شمل الزعماء و السياسيين الصوماليين في مواصلة عملية السلام[1].

المبادرة الجيبوتية:

في عام 1999م، قدم الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيلي في الأمم المتحدة مبادرة للمصالحة الصومالية، عرفت بمبادرة جيلي للمصالحة، وكانت القيادة الجيبوتية قد أرسلت وفودا إلى جميع مناطق الصومال للمشاركة و في خلال الجولة الأولى من المفاوضات تم عقد مؤتمرين واستطاعت هذه الجولة أن تحقق كثيرا من النجاح فى إيجاد أرضية مشتركة بين جميع الحاضرين، و التى مهدت بصورة مباشرة للجولة الثانية التي نجحت في تشكيل برلمان انتقالي و انتخاب عبد القاسم صلاد حسن رئيسا للبلاد[2].

المطلب الثالث: تقييم دور المنظمة في حل الأزمة

لدور المنظمة في الأزمة الصومالية إن دورها كان ضعيفا في بداية النزاع الصومالي في عام 1991 واقتصر على مطالبة الفصائل المتنازعة بإيقاف القتال والحفاظ على وحدة الصومال, لكن بعد فشل الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في إيجاد حل للازمة الصومالية شهدت نهاية عام 1993 تحولا واضحا في الموقف الدولي يقوم على أساس التوصل إلى حل إفريقي للمشكلة الصومالية, فصدر قرار

[1] _ ربيع عبد العاطي عبيد، المرجع السابق، ص 214

[2] _ عزمي محمود عاشور، " الصومال: إعادة بناء الدولة "، **السياسة الدولية**، العدد 142، أكتوبر 2000 ، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ص 168

منظمة الوحدة الإفريقية بداكار في عام 1992 بتفويض إثيوبيا للسعي لحل الأزمة الصومالية, وعقد الرئيس زيناوي مؤتمرا للوفاق الوطني بين الفصائل الصومالية انتهى باتفاق أديس أبابا الذي نص على تشكيل مجالس محلية وإقليمية تمهيدا لاستعادة السلطة المركزية في الصومال وإجراء انتخابات عامة بعد فترة انتقالية إلا أن الاتفاق فشل وتجدد الصراع. كما أن المنظمة نجحت في اتفاق السلام الذي عقدته في نيروبي برعاية الأمم المتحدة وضم كلا من علي مهدي وفارح عيديد في مارس 1994 في التوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار وبدء المصالحة الوطنية ويعد اتفاق نيروبي تتويجا لجهود منظمة الوحدة الإفريقية التي أسفرت عن إعلان القاهرة في مارس 1994 الذي ضم اثني عشر من قادة الفصائل الصومالية والذي وضع برنامج عمل لتسويق المشكلة الصومالية. و بالتأكيد أن آلية فض المنازعات الإفريقية أولت القضية الصومالية اهتماما مكثفا بعد تقلص الدور الدولي وعقدت اجتماعا في أديس أبابا في مارس 1995 لمساعدة الأطراف الصومالية من اجل تشكيل سلطة صومالية لتحقيق الوفاق الوطني .كل هذه الجهود تؤكد مدى توصل منظمة الوحدة الإفريقية في حدود إمكاناتها في الوصول إلى حل للازمة الصومالية في إطار إفريقي جماعي.

خاتمة

من خلال دراستنا المتعلقة بموضوع منظمة الوحدة الإفريقية، يمكن استخلاص النتائج التالية:

- تتمتع القارة الإفريقية بتنوع بشري و طبيعي كان الدافع الأول لتعرضها للاستعمار الأوروبي الذي جعلها تعيش فترة ضعف و سيطرة وعبودية.
- زادت الحاجة الماسة إلى اتحاد القارة في عهد الاستقلال وذلك لمحاربة الاستعمار الجديد و حل منازعات الحدود و حل المشاكل الاقتصادية...الخ.
- جاءت الجامعة الإفريقية النواة الأولى و الركيزة الأساسية لبداية إنشاء منظمة إقليمية تعنى بشؤون الأفارقة و مشاكلهم.
- انتقلت اجتماعات الأفارقة من خارج القارة إلى داخلها وذلك منذ عام 1958م بعد استقلال غانا لتبدأ فكرة الوحدة مرحلة جديدة.
- يعبر اجتماع القمة للدول الإفريقية المستقلة في أديس أبابا يوم 22 إلى 25 ماي 1963م عن إعلان ميلاد منظمة الوحدة الإفريقية بموجب توقيع رؤساء ثلاثين دولة إفريقية مستقلة على ميثاق المنظمة، الذي هو بمثابة دستور للقارة.
- اتبعت المنظمة مبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية و ذلك بعرضها على هيئة سياسية بحتة هي مجلس الوزراء، أو مجلس رؤساء الدول و الحكومات، أو لجنة الوساطة و التوفيق والتحكيم. و تلك الهيئة السياسية إما أن تطلب من الدول المتنازعة أن تتفاوض، و إما أن تشكل لجنة سياسية مؤقتة مهمتها العمل على فض النزاع سياسيا و تنتهي مهمة تلك اللجنة بتسوية الخلاف الذي من اجله تشكلت أو بإعلان تعذر تسويته.

-كما وطدت المنظمة علاقاتها مع الأمم المتحدة حيث كان لهذه الأخيرة تدخلات مزدوجة مع المنظمة الإقليمية في عدة بلدان افريقية و ذلك تدعيما لجهود منظمة الوحدة الإفريقية في حل النزاعات الإفريقية وإرساء السلام.

-و إذا ما قورنت منظمة الوحدة الأفريقية بالجامعة العربية كمنظمتين إقليميتين فهي تبدو أكثر فعالية من جامعة الدول العربية سواء من حيث الانتظام في مواعيد جلسات هيئاتها العاملة أو في الالتزام بحضور هذه الجلسات، والالتزام – إلى حد كبير– بما يصدر من قرارات، وتحمل تبعات ذلك على نحو ما حدث في تصفية الاستعمار والعنصرية في القارة.

-و بال رغم من محدودية قدرة هذه المنظمة عن القيام بدور فاعل في تسوية المنازعات الأفريقية، إلا أنها تشكل في النهاية تعبيرا أفريقيا جماعيا عن الرغبة في مواجهة مثل هذه المنازعات في إطار أفريقي جماعي.

أما فيما يخص دراس تنا لحالتي حرب لرمال 1963م (النزاع الحدودي بين الجزائر و المغرب) و الحرب الأهلية في الصومال فيمكننا استخلاص النتائج التالية:

-تعرضت القارة الإفريقية للاستعمار الأوروبي مما خلف صراعات حدودية وذلك بتجزئتها خلال مؤتمر برلين 1884_1885م الذي لم يراعى في ذلك التقسيم أي تكامل اقتصادي أو لغوي أو حضاري ، و أخرى قبلية استخدمت لإشعال الحروب داخل الدول الإفريقية.

- دعت منظمة الوحدة الإفريقية إلى تسوية النزاعات بين الجزائر و المغرب بالطرق السلمية إذ ورد هذا المبدأ فى الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من ميثاق المنظمة الأفريقية "تتعهد الدول الأعضاء بتسوية منازعاتها بالوسائل السلمية" ،

كما دعت إلى تحقيق المصالحة الوطنية بين الفصائل الصومالية وذلك بوساطة افريقية بعيدا عن تدخل الأمم المتحدة أو الدول الكبرى .

-تؤدي الاضطرابات الداخلية سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية إلى حالة من الفوضى داخل الدولة مما ينجم عنها تمرد الشعب لتنتهي بحرب أهلية وهو ما عليه الحال في الصومال.

- تنوعت مساعي حل الأزمة بين الجزائر و المغرب و الأزمة في الصومال ، منها محاولات الهيئات الدولية و الإقليمية، كما نجد محاولات فردية لرؤساء دول افريقية سعت للوساطة بين الطرفين المتنازعين.

-نجحت محاولات منظمة الوحدة الإفريقية في فض النزاع الحدودي ين الجزائر و المغرب وذلك بعقد اجتماعات عادية و أخرى طارئة للخروج من هذه الأزمة.

-تميز دور منظمة الوحدة الإفريقية في بداية الأزمة بالضعيف، و في نهاية 1993م تحول موقف المنظمة خاصة بعد فشل الهيئة الأمم المتحدة في إيجاد حل للازمة فسعت إلى عقد اجتماعات تدرس الأزمة في الصومال و الخروج بحل سلمي يدعو الفصائل الصومالية إلى المصالحة و تشكيل سلطة صومالية.

كان اجتماع رؤساء الدول الإفريقية في مؤتمر القمة في أديس أبابا من 22 إلى 25 ماي 1963م أعظم حدث في التاريخ السياسي المعاصر للقارة الإفريقية و عقد الكثيرون الآمال على هذا المؤتمر و انتظروا أن يصبح هيئة الأمم الإفريقية تتمثل فيها جميع الميول و النزعات و تحل فيها جميع المعضلات و المنازعات.

يعد مبدأ تسوية النزاعات بالطرق السلمية أحد المبادئ الهامة في القانون الدولي المعاصر، حيث نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، كمبدأ يلتزم به أعضاء الأمم المتحدة حال قيامهم بفض منازعاتهم الدولية بالطرق السلمية وذلك من أجل حفظ

السلم و الأمن الدوليين مع تعزيز التعاون مع تلك المنظمات الإقليمية، ومنع نشوب النزاعات وبناء السلام بوجه خاص ومواصلة العمل على إيجاد العديد من الأنشطة التعاونية بينها وبين الأمم المتحدة . و منظمة الوحدة الإفريقية واحدة من هذه المنظمات الإقليمية التي تسعى وراء تحقيق هذا المبدأ.

واجهت منظمة الوحدة الإفريقية منذ نشأتها العديد من المشاكل الإفريقية و في مقدمتها القضاء على الاستعمار الأجنبي و تخليص القارة من التمييز العنصري، و كانت مشكلة الحدود بين الدول الإفريقية في مقدمة المشكلات التي واجهتها المنظمة، فتدخلت المنظمة و لجانها في هذه المشكلة و اتخذت قرار باحترام الحدود القائمة عند حصول الدول على الاستقلال الوطني.

كما تكتسب الحرب الأهلية في الصومال أهمية استثنائية من بين النزاعات الداخلية في إفريقيا، لكونها الحالة الوحيدة التي شهدت انهيار كاملا و ممتدا للدولة عقب سقوط نظام سياد بري 1991م، ولم تنجح إي جماعة أو جماعات صومالية في أن تسيطر على الحكم، وسادت حالة من التقسيم الفعلي للدولة فيما بين عدد من الجماعات المسلحة، ووصل الأمر ببعضهم إلى إعلان الانفصال عن الدولة الصومالية أو على الأقل إعلان قيام حكم ذاتي في إطار هذه الدولة.

ومن خلال دراستنا لدور منظمة الوحدة الإفريقية في حل نزاعات القارة نجدها نجحت في حل بعض النزاعات الإفريقية و ذلك في ظل محدودية الإمكانيات المتاحة للأفارقة.

و بناء على هذه الخلفية و الظروف المحيطة بموضوع النزاعات الإفريقية و المستجدات التي واكبت نهاية القرن العشرين و بداية القرن الحادي و العشرين، و الصعوبات التي واجهت منظمة الوحدة الإفريقية في هذا السياق، جاءت فكرة التحول

إلى الاتحاد الإفريقي– عندما قبلت القمة الأفريقية في دورتها العادية الـ 35 في الجزائر عام 1999 الدعوة من الرئيس الليبي معمر القذافي، باستضافة ليبيا لقمة استثنائية يكون الغرض منها مناقشة سبل وأدوات تفعيل منظمة الوحدة الأفريقية– و الذي يعكس الأمل في أن يكون بمثابة آلية مؤسسية قادرة على نقل إفريقيا من حالة الفوضى و عدم الاستقرار و الصراعات و الحروب و التهميش الاقتصادي و السياسي إلى حالة من الاستقرار و السلم و الأمن و التنمية و المشاركة بفاعلية في الساحة الدولية.

وبالفعل انعقدت القمة الاستثنائية في سرت، والتي صدر عنها ما يعرف بإعلان سرت في 1999/9/9م والذي نص لأول مرة على إنشاء الاتحاد الإفريقي كهيكل مؤسسي إفريقي قاري يتميز بالشمولية والمرونة ويضم آليات قارية أكثر استجابة للتعاطي مع تحديات القرن الحادي والعشرين، وتوفر إطارا شاملا لعرض رؤية فاعلة للنهضة الأفريقية الجديد، طبقا لأهداف ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وأحكام معاهدة أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية .

ملاحق

ملحق 1: مؤتمر القمة الإفريقية أديس أبابا_ إثيوبيا_ 22 إلى 25 ماي 1963م

المصدر:

http://www.selamtamagazine.com/stories/history-making#expand

تاريخ الإطلاع 2015/03/06

ملحق 2: كوامي نكروما

المصدر:

Ama biney,**The Political and Social Thought of Kwame Nkruma** , United States:palgrave macmillan, ,2011

ملحق 3: أحمد سيكوتوري

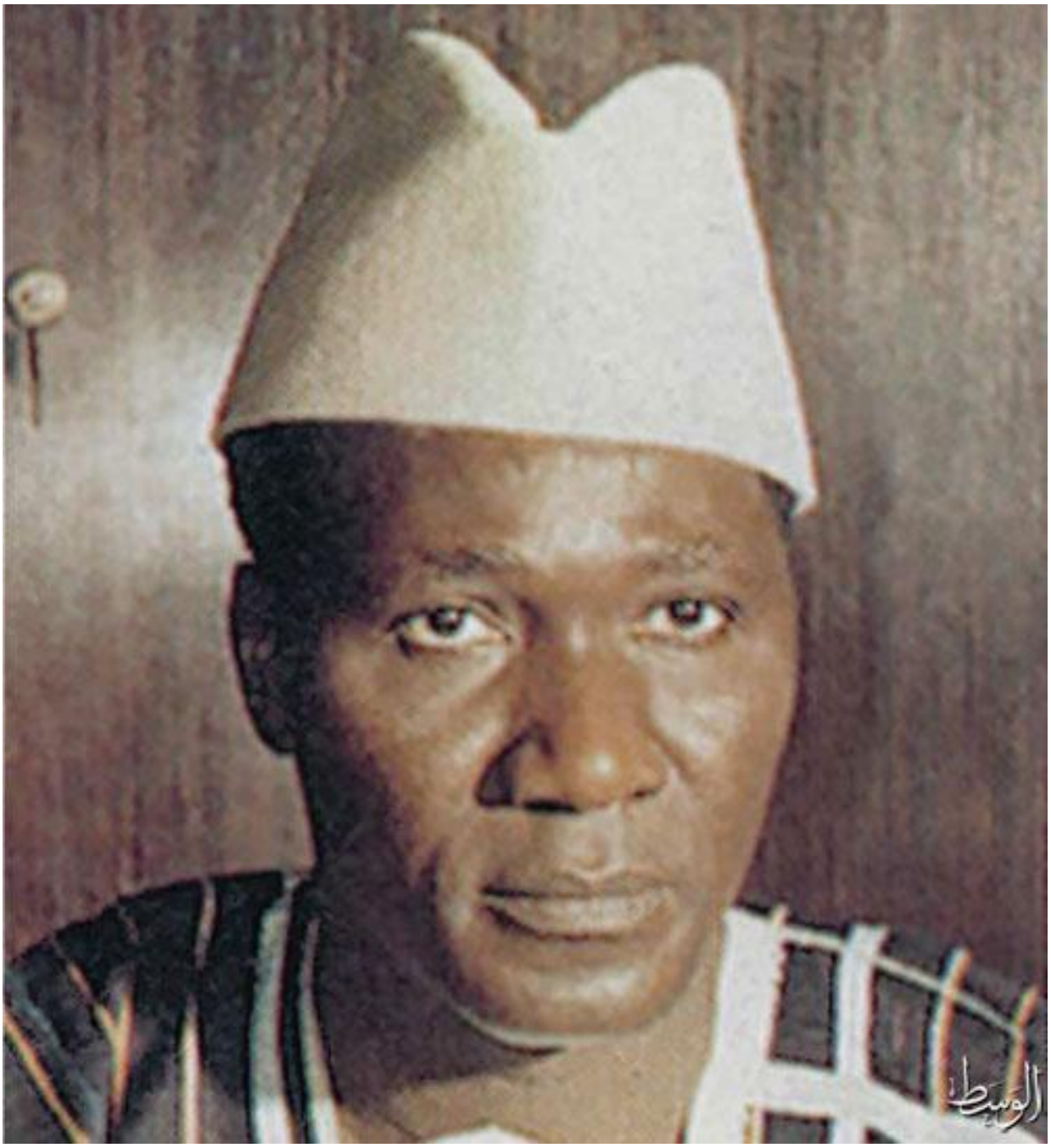

المصدر:

أيمن المقدم ، **مجلة إفريقيا قارتنا**، مرجع سابق

ملحق 4: ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية

ORGANISATION OF AFRICAN UNITY L'ORGANISATION DE L'UNITE AFRICAINE Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

CHARTE DE L'OUA

Nous, Chefs d'Etat et de Gouvernement africains, réunis à Addis Abéba, Ethiopie ;

Convaincus que les peuples ont le droit inaliénable de déterminer leur propre destin ;

Conscients du fait que la liberté, l'égalité, la justice et la dignité sont des objectifs essentiels à la réalisation des aspirations légitimes des peuples africains ;

Sachant que notre devoir est de mettre les ressources naturelles et humaines de notre continent au service du progrès général de nos peuples dans tous les domaines de l'activité humaine ;

Guidés par une commune volonté de renforcer la compréhension entre nos peuples et la coopération entre nos Etats, afin de répondre aux aspirations de nos populations vers la consolidation d'une fraternité et d'une solidarité intégrées au sein d'une unité plus vaste qui transcende les divergences ethniques et nationales ;

Convaincus qu'afin de mettre cette ferme détermination au service du progrès humain, il importe de créer et de maintenir des conditions de paix et de sécurité ;

Fermement résolus à sauvegarder et à consolider l'indépendance et la souveraineté durement conquises, ainsi que l'intégrité territoriale de nos Etats, et à combattre le néo-colonialisme sous toutes ses formes ;

Voués au progrès général de l'Afrique ;

Persuadés que la Charte des Nations Unies et la Déclaration universelle des Droits de l'Homme, aux principes desquels nous réaffirmons notre adhésion, offrent une base solide pour une coopération pacifique et fructueuse entre nos Etats .

Désireux de voir tous les Etats africains s'unir, désormais, pour assurer les liens entre nos Etats en créant des institutions communes et en les renforçant ;

Résolus à raffermir les liens entre nos Etats en créant des

institutions communes et en les renforçant ;
SOMMES CONVENUS de créer : L'ORGANISATION DE L'UNITE AFRICAINE.

Article I

1. Les Hautes Parties Contractantes constituent, par la présente Charte, une Organisation dénommée ORGANISATION DE L'UNITE AFRICAINE.
2. Cette Organisation comprend les Etats africains continentaux, Madagascar et les autres îles voisines de l'Afrique.

OBJECTIFS

Article II

1. Les objectifs de l'Organisation sont les suivants :
(a) Renforcer l'unité et la solidarité des Etats africains ;
(b) Coordonner et intensifier leur coopération et leurs efforts pour offrir de meilleures conditions d'existence aux peuples d'Afrique ;
(c) Défendre leur souveraineté, leur intégrité territoriale et leur indépendance ;
(d) Eliminer, sous toutes ses formes, le colonialisme de l'Afrique ;
(e) Favoriser la coopération internationale, en tenant dûment compte de la Charte des Nations Unies et de la Déclaration universelle des Droits de l'Homme.
2. A ces fins, les Etats membres coordonneront et harmoniseront leurs politiques générales, en particulier dans les domaines suivants :
(a) politique et diplomatie ;
(b) économie, transports et communications ;
(c) éducation et culture ;
(d) santé, hygiène et nutrition ;
(e) science et technique ;
(f) défense et sécurité.

PRINCIPES

Article III

Les Etats Membres, pour atteindre les objectifs énoncés à l'Article II, affirment solennellement les principes suivants :
1. Egalité souveraine de tous les Etats membres ;
2. Non-ingérence dans les affaires intérieures des Etats ;
3. Respect de la souveraineté et de l'intégrité territoriale de chaque Etat et de son droit inaliénable à une existence indépendante ;

4. Règlement pacifique des différends, par voie de négociations, de médiation, de conciliation ou d'arbitrage ;
5. Condamnation, sans réserve, de l'assassinat politique ainsi que des activités subversives exercées par des Etats voisins ou tous autres Etats ;
6. Dévouement, sans réserve, à la cause de l'émancipation totale des territoires africains non encore indépendants ;
7. Affirmation d'une politique de non-alignement à l'égard de tous les blocs.

MEMBRES

Article IV

Tout Etat africain indépendant et souverain peut devenir membre de l'Organisation.

DROITS ET DEVOIRS DES ETATS MEMBRES

Article V

Tous les Etats membres jouissent des mêmes droits et ont les mêmes devoirs.

Article VI

Les Etats membres s'engagent à respecter scrupuleusement les principes énoncés à l'article III de la présente Charte.

INSTITUTIONS

Article VII

L'Organisation poursuit les objectifs qu'elle s'est assignés, principalement par l'intermédiaire des institutions ci-après :
1. La Conférence des Chefs d'Etat et de Gouvernement ;
2. Le Conseil des Ministres
3. Le Secrétariat Général
4. La Commission de médiation, de conciliation et d'arbitrage.

LA CONFERENCE DES CHEFS D'ETAT ET DE GOUVERNEMENT

Article VIII

La Conférence des Chefs d'Etat et de Gouvernement est l'organe supême de l'Organisation. Elle doit, conformément aux dispositions de la présente Charte, étudier les questions d'intérêt commun pour l'Afrique, afin de coordonner et d'harmoniser la politique générale de l'Organisation. Elle peut, en outre, procéder à la révision de la structure, des fonctions et des activités de tous les organes et de toutes les institutions spécialisées qui pourraient être créés conformément à la présente Charte.

Article IX

La Conférence est composée des Chefs d'Etat et de Gouvernement, ou de leurs représentants dûment accrédités, et se réunit au moins une fois l'an. Si un Etat le demande, et sous réserve de l'accord des deux tiers des membres, la Conférence se réunit en session extraordinaire.

Article X

1. Chaque Etat membre dispose d'une voix.
2. Toutes les décisions sont prises à la majorité des deux tiers des Etats membres de l'Organisation.
3. Toutefois, les décisions de procédure sont prises à la majorité simple des Etats membres de l'Organisation. Il en est de même pour décider si une question est de procédure ou non.
4. Le quorum est constitué par les deux tiers des Etats membres.

Article XI

La Conférence établit son règlement intérieur.

LE CONSEIL DES MINISTRES

Article XII

1. Le Conseil des Ministres est composé des Ministres des Affaires Etrangères, ou de tous autres Ministres désignés par les Gouvernements des Etats membres.
2. Il se réunit au moins deux fois l'an. Lorsqu'un Etat en fait la demande, et sous réserve de l'accord des deux tiers des membres, le Conseil se réunit en session extraordinaire.

Article XIII

1. Le Conseil des Ministres est responsable envers la Conférence des Chefs d'Etat et de Gouvernement. Il est chargé de la préparation de cette Conférence.
2. Il connaît de toute question que la Conférence lui renvoie ; il exécute ses décisions.
3. Il met en oeuvre la coopération interafricaine selon les directives des Chefs d'Etat et de Gouvernement, conformément à l'Article II, paragraph 2, de la présente Charte.

Article XIV

1. Chaque Etat membre dispose d'une voix.
2. Toutes les résolutions sont prises à la majorité simple des membres du Conseil des Ministres.
3. Le quorum est constitué par les deux tiers des membres du Conseil des Ministres.

Article XV

Le Conseil des Ministres établit son règlement intérieur.

SECRETARIAT GENERAL

Article XVI

Un Secrétaire général de l'Organisation est désigné par la Conférence des Chefs d'Etat et de Gouvernement. Il dirige les services du Secrétariat.

Article XVII

La Conférence des Chefs d'Etat et de Gouvernement désigne un ou plusieurs Secrétaires généraux adjoints.

Article XVIII

Les fonctions et conditions d'emploi du Secrétaire général, des Secrétaires généraux adjoints et des autres membres du Secrétariat, sont régies par les dispositions de la présente Charte et par le règlement intérieur approuvé par la Conférence des Chefs d'Etat et de Gouvernement.

1. Dans l'accomplissement de leurs devoirs, le Secrétaire Général et le personnel ne solliciteront ni n'accepteront d'instructions d'aucun gouvernement ni d'aucune autorité extérieure à l'Organisation. Ils s'abstiendront de tout acte incompatible avec leur situation de fonctionnaires internationaux et ne sont responsables qu'envers l'Organisation.
2. Chaque membre de l'Organisation s'engage à respecter le caractère exclusivement international des fonctions du Secrétaire général et du personnel, et à ne pas chercher à les influencer dans l'exécution de leur tâche.

COMMISSION DE MEDIATION, DE CONCILIATION ET D'ARBITRAGE

Article XIX

Les Etats membres s'engagent à régler leurs différends par des voies pacifiques. A cette fin, ils créent une Commission de médiation, de conciliation et d'arbitrage, dont la composition et les conditions de fonctionnement sont définies par un protocole distinct, approuvé par la Conférence des Chefs d'Etat et de Gouvernement. Ce protocole est considéré comme faisant partie intégrante de la présente Charte.

COMMISSIONS SPECIALISEES

Article XX

Sont créées, outre les Commissions spécialisées que la Conférence peut juger nécessaires, les Commissions suivantes :
1. La Commission économique et sociale ;
2. La Commission de l'éducation, de la science, de la culture et de la santé ;
3. La Commission de la Défense.

Article XXI

Chacune de ces Commissions spécialisées est composée des Ministres compétents, ou de tous autres Ministres ou plénipotentiaires désignés à cet effet par leur gouvernement.

Article XXII

Chaque Commission spécialisée exerce ses fonctions conformément aux dispositions de la présente Charte et d'un règlement intérieur approuvé par le Conseil des Ministres.

BUDGET

Article XXIII

Le budget de l'Organisation, préparé par le Secrétariat général, est approuvé par le Conseil des Ministres. Il est alimenté par les contributions des Etats membres, conformément aux références qui ont permis l'établissement du barème des contributions aux Nations Unies.
Toutefois, la contribution d'un Etat membre ne pourra pas excéder vingt pour cent du budget ordinaire annuel de l'Organisation. Les Etats membres s'engagent à payer régulièrement leurs contributions respectives.

SIGNATURE ET RATIFICATION DE LA CHARTE

Article XXIV

1. La présente Charte est ouverte à la signature de tous les Etats africains, indépendants et souverains. Elle est ratifiée par les Eats signataires conformément à leur procédure constitutionnelle.
2. L'instrument original, rédigé, si possible, dans des langues africaines, ainsi qu'en français et en anglais, tous les textes faisant également foi, est déposé auprès du Gouvernement de l'Ethiopie, qui transmet des copies certifiées de ce document à tous les Etats africains indépendants et souverains.
3. Les instruments de ratification sont déposés auprès du Gouvernement de l'Ethiopie, qui notifie le dépot à tous les Etats signataires.

ENTREE EN VIGUEUR

Article XXV

La présente Charte entre en vigueur dès réception, par le Gouvernement de l'Ethiopie, des instruments de ratification des deux tiers des Etats signataires.

ENREGISTREMENT DE LA CHARTE

Article XXVI

La présente Charte, dûment ratifiée, sera enregistrée au Secrétariat des Nations Unies par les soins du Gouvernement de l'Ethiopie, conformément à l'article 102 de la Charte des Nations Unies.

INTERPRETATION DE LA CHARTE

Article XXVII

Toute décision relative à l'interprétation de la présente Charte devra être acquise à la majorité des deux tiers des Chefs d'Etat et de Gouvernement des membres de l'Organisation.

ADHESION ET ADMISSION

Article XXVIII

1. Tout Etat africain indépendant et souverain peut, en tout temps, notifier au Secrétaire général son intention d'adhérer à la présente Charte.
2. Le Secrétaire général, saisi de cette notification, en communique copie à tous les membres. L'admission est décidée à la majorité simple des Etats membres. La décision de chaque Etat membre est transmise au Secrétaire général qui communique la décision à l'Etat intéressé, après avoir reçu le nombre de voix requis.

DISPOSITIONS DIVERSES

Article XXIX

Les langues de travail de l'Organisation et de toutes ses institutions sont, si possible, des langues africaines, ainsi que le français, l'anglais et le portugais.

Article XXX

Le Secrétaire général peut accepter, au nom de l'Organisation, tous dons, donations ou legs faits à l'Organisation, sous réserve de l'approbation du Conseil des Ministres.

Article XXXI
Le Conseil des Ministres décide des privilèges et immunités à accorder au personnel du Secrétariat dans les territoires respectifs des Etats membres.

RENONCIATION A LA QUALITE DE MEMBRE

Article XXXII
Tout Etat qui désire se retirer de l'Organisation en fait notification au Secrétaire général. Une année après ladite notification, si elle n'est pas retirée, la Charte cesse de s'appliquer à cet Etat, qui, de ce fait, n'appartient plus à l'Organisation.

AMENDEMENT ET REVISION

Article XXXIII
La présente Charte peut être amendée ou révisée si un Etat membre envoie à cet effet une demande écrite au Secrétaire général. La Conférence n'est saisie du projet d'amendement que lorsque tous les Etats membres en ont été dûment avisés, et après un délai d'un an.
L'amendement ne prend effet que lorsqu'il est approuvé par les deux tiers au moins des Etats membres.
EN FOI DE QUOI, Nous, Chefs d'Etat et de Gouvernement africains, avons signé la présente Charte.

Fait à Addis Abéba, Ethiopie, le 25 mai 1963.

ملحق 5: الحرب الجزائرية المغربية 1963م

الحرب الجزائرية ـ المغربية
سبتمبر ـ أكتوبر ١٩٦٣

المصدر: المنتدى العربي للدفاع و التسليح

http://defense-arab.com/vb/threads/8371/page-6

تاريخ الإطلاع 2015/05/11

ملحق6: قرار بشأن النزاع الحدودي بين الجزائر و المغرب

(ج) الدورة غير العادية الأولى لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية .

(اديس ابابا : ١٥ ــ ١٨ نوفمبر ١٩٦٣)

ECM/Res. 1 (1)

قرار بشان اتفاقات باماكو فى ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٦٣ بشان النزاع بين الجزائر والمغرب

ان مجلس الوزراء المجتمع فى دورته غير العادية فى مدينة اديس ابابا من ١٥ الى ١٨ نوفمبر ١٩٦٣ ، عملا بنص المادة ١٢ فقرة ٢ من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، ووفقا للطلب الموضح فى اعلان باماكو المشترك بتاريخ ٣٠ اكتوبر ١٩٦٣ بشان الخلاف بين الجزائر والمغرب .

اذ يأخذ فى الاعتبار ان الدول الاعضاء التزمت بموجب المادة ٦ باحترام جميع المبادىء الواردة فى المادة ٣ من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية بكل دقة.

اذ يأخذ فى الاعتبار الحاجة الملحة الى تسوية جميع المنازعات بين الدول الافريقية بالطرق السلمية وفى اطار افريقى بحت .

وبعد ان استمعت الى تصريحات وزراء خارجية المغرب والجزائر بشأن النزاع الذى يفرق بين الدولتين الشقيقتين .

يرحب بالاتفاقات التى تمت فى باماكو يوم ٣٠ اكتوبر من عام ١٩٦٣ بين صاحب الجلالة هيلاسلاسى الاول « امبراطور اثيوبيا » وصاحب الجلالة « حسن الثانى » ملك المغرب وصاحب الفخامة احمد بن بيلا رئيس جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية وصاحب الفخامة موديبو كيتا رئيس حكومة مالى ورئيس الدولة.

يؤكد من جديد ارادة الدول الأفريقية التى لا تتزعزع فى البحث دائما عن طريق التفاوض وفى اطار مبادىء الهيئات الواردة فى ميثاق منظمة الوحدة الافريقية عن حل سلمى واخوى لكافة المنازعات التى قد تنشأ بينها.

يسجل بارتياح روح الاخاء والاعتدال التى سادت مناقشات المجلس ، يشيد بصاحب الجلالة هيلا سلاسى الاول امبراطور اثيوبيا وصاحب الفخامة موديبو كيتا رئيس حكومة مالى ، رئيس الدول للجهود التى بذلوها لوقف اطلاق النار بين الجزائر والمغرب .

واذ يأخذ فى الاعتبار ان لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم المنصوص عليها فى المادة ١٩ من الميثاق لم تشكل بعد .

ق . ط . ١ : قرار عن اتفاقات باماكو فى ٣٠ اكتوبر ١٩٦٣ ، بشان النزاع بين الجزائر والمغرب .

يقرر بالتالي انشاء اللجنة الخاصة المشار اليها في البند ٤ من اعلان باماكو ويختار لهذا الغرض البلاد الآتيـــة :

١ ـــ ساحل العاج .

٢ ـــ اثيوبيا .

٣ ـــ مالي .

٤ ـــ نيجيريا .

٥ ـــ السنغال .

٦ ـــ السودان .

٧ ـــ تنجانيقا .

على أن يكون التفويض الممطى لهذه اللجنة الخاصة هو الذي تحدده الفقرة الفرعية أ ، ب من النقطة ٤ من اعلان باماكو المشترك .

وتقوم اللجنة في اقرب فرصة ممكنة عمـــلا بروح اعلان باماكو المشترك بتحديد اجراءاتها واســـلوب عملها وفقـــا لمبادىء وأحكام ميثاق منظمة الوحـــدة الأفريقية واللائحة الداخلية لمجلس وزراء الخارجية .

يطلب كذلك الى اللجنة الخاصة تقديم تقرير عن نتائج اعمالها .

يوجه أخيرا النداء الى الطرفين للامتناع عن اى عمل من شأنه تعريض اللجنة الخاصة للفشل .

تمت الموافقة على هذا القرار في ١٨ نوفمبر ١٩٦٣ .

المصدر: موقع مقاتل من الصحراء

http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/Africa/WozraAfric/images/wm1005.gif_cvt.htm تاريخ الإطلاع 2015/04/21

ملحق 7: خريطة الموقع الجغرافي للصومال

المصدر:

http://islamstory.com/sites/default/files/styles/300px_node_fullcontent_img/public/12/07/29/1_503372_1_34.jpg تاريخ الإطلاع 2015/08/18

قائمة المصادر و المراجع

أولا العربية

1.المصادر:

أ.الكتب:

1- بطرس بطرس غالي ،**العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية** ، القاهرة:، مكتبة الانجلو المصرية،1974

2-بطرس بطرس غالي ، **منظمة الوحدة الإفريقية** ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية، 1964

3- الطاهر زبيري ، **نصف قرن من الكفاح مذكرة قائد أركان جزائري** ، الجزائر : الشروق للإعلام و النشر، 2011

4-عبد العزيز رفاعي ، **مشاكل إفريقيا في عهد الاستقلال** ، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة،1970

5-عبد العزيز محمد سرحان ، **المنظمات الإقليمية و المتخصصة** ، القاهرة : دار الفكر العربي، 1974

6-عيسى محمود خيري ، **الوحدة الإفريقية بين الفكر و التطبيق** ، الدار القومية، القاهرة، 1964

7-محمد عطا، **إفريقيا في طريق الوحدة**، القاهرة: الدار القومية،د.س.ن

ب.مجلات:

1-أحمد إبراهيم محمود ، الأمم المتحدة و حفظ السلام فى إفريقيا : تجربة التدخل الدولى فى الصومال و رواندا، **السياسة الدولية** ، العدد 122، أكتوبر 1995، القاهرة: مؤسسة الأهرام

2-أحمد احمد السولية ، "تشاد و قوات حفظ السلام الإفريقية "، **السياسة الدولية** ، العدد 68، أفريل 1982، القاهرة: مؤسسة الأهرام

3-أحمد مهابة ، "مشكلات الحدود في المغرب العربي "، **السياسة الدولية** ، العدد 111، جانفي 1993، القاهرة: مؤسسة الأهرام

4-أيمن السيد عبد الوهاب ، "الصومال وتداعيات انهيار الدولية "، **السياسة الدولية** ، عدد 110، أكتوبر 1992، القاهرة: مؤسسة الأهرام

5-بدر حسن شافعي ، "تقارير : النزاع الإثيوبي - الاريتري احتمالات المستقبل "، **السياسة الدولية**، العدد 141، جويلية 2000، القاهرة: مؤسسة الأهرام

6-بطرس بطرس غالي ،"الأمن الإفريقي و جوانبه الاقتصادية و الاجتماعية الأمن وحفظ السلام في إفريقيا "، **السياسة الدولية** ، العدد 79، جانفي 1985، القاهرة: مؤسسة الأهرام،

7-بطرس بطرس غالي ،"المنازعات الإفريقية و تسويتها بالطرق السلمية "، **السياسة الدولية**، العدد13، جويلية 1968، القاهرة: مؤسسة الأهرام

8-جوزيف رامز أمين ، "حول رئاسة مصر للدورة ال 29 لمنظمة الوحدة الإفريقية (يونيو 1994_يونيو 1994)"، **السياسة الدولية** ، العدد 117، جويلية 1994، القاهرة: مؤسسة الأهرام

9-جوزيف رامز أمين ، "مؤتمر وزراء خارجية الدول الإفريقية : الدورة ال (61) أديس أبابا : (12-27 جانفي 1995)، **السياسة الدولية** ، العدد 120،أفريل 1995، القاهرة: مؤسسة الأهرام

10-خليفة عزمي،"ترتيبات الأمن الإفريقي"، **السياسة الدولية**، العدد 91، جانفي 1988، القاهرة: مؤسسة الأهرام

11-رأفت إجلال ، "الأزمة الصومالية "، **المستقبل العربي**، العدد 173، جويلية 1993، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية

12-رجاء إبراهيم سليم ، "دراسة الأزمة الكونغولية و تداعياتها "، **السياسة الدولية**، العدد 135، جانفي 1999، القاهرة: مؤسسة الأهرام

13-شعيب مختار ، "الصراع الإريتري -الإثيوبي على الحدود "، **السياسة الدولية**، العدد 133، جويلية، 1998، القاهرة: مؤسسة الأهرام

14-شوقي الجمل ، "قضية روديسيا تطورها التاريخى و موقف الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية منها "، **مجلة الدراسات الإفريقية**، العدد 2، القاهرة: معهد البحوث و الدراسات الإفريقية

15-صلاح العقاد، "الإطار التاريخي لمشكلات الحدود العربية "، **السياسة الدولية**، العدد 111، جانفي 1993، القاهرة: مؤسسة الأهرام

16-عزمي محمود عاشور ، "الصومال : إعادة بناء الدولة "، **السياسة الدولية**، العدد 142، أكتوبر 2000، القاهرة: مؤسسة الأهرام

17-نجوى أمين الفوال ، "الدبلوماسية المصرية و المصالحة الوطنية في الصومال "، السياسة الدولية، العدد 132، أفريل 1998، القاهرة: مؤسسة الأهرام

18-نجوى أمين الفوال ، "ندوة المستقبل العربي الصومال إلى أين؟ "، **المستقبل العربي**، العدد 262، ديسمبر 2000، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية

19- نجوى أمين الفوال ، "الأزمة الصومالية و عام من التدخل الدولى"، **السياسة الدولية**، العدد 115، جانفي 1994، القاهرة: مؤسسة الأهرام

20-نيفين القباج ، "مؤتمر القمة الإفريقي الثامن و العشرين (داكار 29 جوان الأول جويلية 1992)"، **السياسة الدولية** ، العدد 110، أكتوبر 1992، القاهرة: مؤسسة الأهرام

21-يحي رجب ، "التسوية السلمية للمنازعات الدولية"، **السياسة الدولية** ، العدد 65، جويلية1981، القاهرة: مؤسسة الأهرام

22- يوسف احمد القرعي ،" قمة القاهرة و الآلية الإفريقية الجديدة "، **السياسة الدولية** ، العدد 115، جانفي 1994، القاهرة: مؤسسة الأهرام

2. المراجع:

أ.الكتب:

1-_____، **المقاطعة الاقتصادية حقيقتها و حكمها** ، المملكة العربي ة السعودية: دار ابن الجوزي للنشر و التوزيع،1426

2-إبراهيم الفاعوري، **تاريخ الوطن العربي** الأردن: دار حامد،عمان،2010

3-إجلال محمود رأفت و إبراهيم احمد نصر الدين، **القرن الإفريقي المتغيرات الداخلية و الصراعات الدولية**، القاهرة: دار النهضة العربية،1980

4-إسماعيل احمد ياغي، محمود شاكر ، **تاريخ العالم الإسلامي الحديث و المعاصر**،الجزء الثاني، الرياض: دار المريخ للنشر،1993

5-إسماعيل معراف غالية، **الأمم المتحدة و النزاعات الإقليمية** ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1995

6-أمين أسبر، **إفريقيا سياسيًا و اقتصاديا و اجتماعيا**، بيروت: دار دمشق،1985

7-إياد علي الهاشمي، **العلاقات الدولية في التاريخ الحديث و المعاصر** ، عمان: دار الفكر،2013

8-بوراس عبد القادر ، **التدخل الدولي الإنساني و تراجع مبدأ السيادة الوطنية** ، الجزائر: دار الجمعة الجديدة،2009

9-جلال يحي و محمد نصر مهنا، **مشكلة القرن الإفريقي و قضية الصومال** ، القاهرة: دار المعارف، 1981

10-جلال يحي، **تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر** الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،1999

11-جمال عبد الناصر مانع، **التنظيم الدولي** ، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي،2007

12-جودة حسنين جودة ، **قارة إفريقيا دراسات في الجغرافيا الإقليمية** ، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،2000

13-جوزيف فرانكل ،**العلاقات الدولية** ، تر :غازي عبد الرحمن القصيبي، ط 2، المملكة العربية السعودية: مطبوعات تهامة، 1984

14-جيمس دفي و روبرت أ.مانزر، **إفريقيا تتكلم** ،تر:عبد الرحمن صالح،إبراهيم جمعة، القاهرة: الدار القومية للطباعة و النشر، د.س.ن

15-حسين قادري، **النزاعات الدولية دراسة و تحليل** ، باتنة: منشورات خير جليس،2007

16-حلمي محروس إسماعيل، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر** ، ج2 ،الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،2004

17-رأفت الشيخ ، **تاريخ العرب المعاصر** ، عين للدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية، 1996

18-رأفت غنيمي الشيخ، **التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية 1412هـ_1992م**، القاهرة: دار الثقافة ،1992

19-ربيع عبد العاطي عبيد، **دور منظمة الوحدة الإفريقية و بعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات** ، دار القومية العربية ،2002

20-شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم: **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر** ، ط2، الرياض: دار الزهراء، 2002

21-شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق **، دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث و المعاصر**، القاهرة: د.د.ن، 1998

22-صالح علي صبح، **النزاعات الإقليمية في نصف قرن1945 -1995**، لبنان: دار المنهل اللبناني،1989

23-صلاح احمد هريدي ، **تاريخ العلاقات الدولية و الحضارة الحديثة** ، الإسكندرية: دار الوفاء،2003

24-طارق عزت رخا ، **المنظمات الدولية المعاصرة** ، القاهرة: دار النهضة العربية،2006

25-عبد الحميد دباغ ، **تسوية المنازعات الإقليمية العربية بالطرق السلمية** ، ط2 ، الجزائر: دار هومة، 2008

26-عبد العزيز العشاوي وعلي أبو هاني، **فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية** ، الجزائر، دار الخلدونية،2010

27-عبد القادر رزيق المخادمي، **النزاعات في القارة الإفريقية انكسار دائم أم انحسار مؤقت** ، القاهرة: دار الفجر،2005

28-عبد القادر رزيق المخادمي، **نزاعات الحدود العربية**، القاهرة: دار الفجر،2004

29-عبد الوهاب كيالي ،**الموسوعة السياسية**، جزء 3، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، د.س.ن

30-علي يوسف الشكري، **المنظمات الدولية**، عمان: دار صفاء،2011

31-عمر سعد الله، **الحدود الدولية النظرية و التطبيق** ، دار هومة ،2007

32-عمر سعد الله، **القانون الدولي للحدود** ، الجزائر: ديوان المطوعات الجامعية،2003

33-عميد اح محمد فريد السيد حجاج، **صفحات من تاريخ الصومال** ، القاهرة: دار المعارف،1983

34-قاسم الدويكات، **مشكلات الحدود السياسية في الوطن العربي** ، اربد ،الأردن: مطبعة البهجة،2003

35-كاظم حطيط ، **العرب و تحديات المصير** ، مدينة نصر، مصر : الدار العربية للكتاب،2006

36-كمال حماد، **النزاعات الدولية-دراسة قانونية في عالم النزاعات**، لبنان: الدار الوطنية،1998

37-اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ إفريقيا العام ، **تاريخ إفريقيا العام** ، المجلد 7، اليونسكو: المطبعة الكاثوليكية، 1990

38-اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ إفريقيا العام ، **تاريخ إفريقيا العام، إفريقيا منذ عام 1935**، المجلد8، اليونسكو: المطبعة الكاثوليكية، 1990

39-ماهر عطية شعبان: **مشاكل إفريقيا معاصرة** ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية،2011

40-محمد المجذوب، **التنظيم الدولي النظرية العامة و المنظمات الدولية و الإقليمية**، بيروت: الدار الجامعية، 1998

41-محمد بشير الشافعي، **المنظمات الدولية**، الإسكندرية: منشأة المعارف،د.س.ن

42-محمد بن موسى الشريف، **عظماء منسيون** ،الجزء الثاني، الرياض: دار الأندلس الحضراء،2010

43-محمد علي القوزي، **في تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر**، بيروت: دار النهضة العربية ،2006

44-محمد محمود السرياني، **الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها تطورها مشكلاتها**، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،2001

45-محمود شاكر ،**التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر شرقي افريقية** ، ط2، بيروت: المكتب الإسلامي، 1997

46-نعيم قديح ، **التمييز وحركة التحرير في إفريقيا الجنوبية**، ط2 ، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، د.س.ن

47-نمير طه ياسين: **تاريخ العرب الحديث و المعاصر**، عمان،الأردن: دار الفكر، 2010

ب.المجلات:

1-أيمن المقدم ، "الزعيم الغيني احمد سيكوتوري"، **مجلة إفريقيا قارتنا**، العدد 4، أفريل 2013، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات

2-أيمن عبد العاطي ، "الزعيم الغاني كوامي نكروما"، **مجلة إفريقيا قارتنا** ،العدد 2، فيفري،2013 ، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات

3- حزب البعث العربي الاشتراكي ،"**الصومال وأفاق المصالحة الوطنية**"، سلسلة أحداث جارية، أفريل 2009،

4-المختار الطاهر كرفاع ، "فكرة الوحدة الإفريقية و تطورها التاريخي"، **المجلة الجامعة** ،العدد 15،المجلد 3، 2013، جامعة الزاوية : مركز البحوث والاستشارات العلمية و التدريب

ج.الرسائل الجامعية:

1-سامي بخوش ، **دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات في افريقيا أنموذج منظمة الايكواس في ليبيريا و كوت ديفوار**، مذكرة ماجستير تخصص إدارة دولية، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة،2012/2011

2-سليم العايب، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار الاتحاد الإفريقي**، مذكرة ماجستير، تخصص الدبلوماسية و العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2011،2010

3-عتيقة نصيب، **العلاقات الجزائرية و المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة** ، مذكرة ماجستير، تخصص سياسة مقارنة، قسم العلوم سياسية و العلاقات الدولية، جامعة بسكرة، 2012/2011

4-محمد ارزقي نسيب، **دور منظمة الوحدة الإفريقية في تصفية الاستعمار**، مذكرة ماجيستير ، تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية، معهد العلوم القانونية و الإدارية و السياسية ، جامعة الجزائر، 1980

5- محمد معلم احمد، **منهج الشريعة الإسلامية في مواجهة الحروب الأهلية دراسة تطبيقية على الحرب الأهلية في الصومال**، مذكرة ماجستير ، تخصص التشريع

الجنائي الإسلامي، قسم عدالة جنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض،المملكة العربية السعودية،2002م

6-مسعود شعنان، **نزاع الصحراء الغربية و الشرعية الدولية: حقوق الإنسان و حق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير** ، مذكرة دكتوراه، تخصص العلوم السياسة و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ، سبتمبر 2007

ثانيا الأجنبية

1 المصادر:

1-L'association pour la prévention de la torture **: Protection Des Droits De L'Homme En Afrique,** Genève. Suisse, 2006

3-l'organisation de l'unité africaine : **charte de l'OUA**, Addis Ababa,Ethiopia

4-L'organisation De L'UniteAfricaine, **RésolutionAHG/RES/16,**Addis ababa ,Ethiopia

5-L'organisation De L'Unite Africaine, **Résolution /AHG/RES.104**

6-L'organisation De L'Unite Africaine, **Résolution CM/RES 18**

7-L'organisation De L'Unite Africaine, **Résolution CM/RES.347**

8-L'organisation De L'Unite Africaine, **Résolution CM/RES/75**

9-L'organisation De L'Unite Africaine, **Résolution CM/RES/78**

10-L'organisation De L'Unite Africaine, **Résolution ECM/RES.1**

11-L'organisation De L'Unite Africaine, **Résolution ECM/RES/13**

12-L'organisation De L'Unite Africaine, **Résolution ECM/RES/14**

13-L'organisationDeL'UniteAfricaine, **RésolutionCIAS/PLEN.2/REV.2**

2.مراجع:

أ.الكتب

1-Ama biney,**The Political and Social Thought of Kwame Nkruma** , United States:palgrave macmillan ,2011

ب.مجلات:

1-P .Mweti Munya :"**The Organization of African Unity and Its Role in Regional Conflict Resolution and Dispute Evaluation Critical A : Settlement"**,Boston College Third World Law Journal ,Volume19, Issue 2, 5-1-1999

ج.رسائل جامعية:

1-Gervais Zwk.Houndekindo**: le secretaire General de l'Organisation de l'Unite africaine**, thés pour le doctorat d'état en droit public et science politique, université Cheikh anta diop de Dakar, Sénégal, le 18 mars 1988

2-Jean-baptiste Andrédou Katt, **Le panafricanisme : Quelle contribution à la construction des Etats-Unis d'Afrique ?,**maitrise en Sciènes Politique , Université Catholique de l'Afrique de L'Ouest d'Abidjan UCAO/UUA,2008

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

إهداء

شكر وعرفان

خطة البحث

مقدمة أ

الفصل الأول: معطيات حول منظمة الوحدة الإفريقية 1

المبحث الأول: نشأة المنظمة 2

المطلب الأول : الظروف الدولية قبل نشأت المنظمة 2

المطلب الثاني : المؤتمرات التأسيسية للمنظمة 6

المطلب الثالث: قيام منظمة الوحدة الإفريقية 10

المبحث الثاني: هيكلة المنظمة 13

المطلب الأول: أهداف المنظمة 13

المطلب الثاني: مبادئ المنظمة 15

المطلب الثالث: هياكل المنظمة 17

الفصل الثاني: آليات حل النزاعات في المنظمة 25

المبحث الأول: الآليات السلمية 25

المطلب الأول: الدبلوماسية 26

المطلب الثاني: العقوبات الاقتصادية 31

المبحث الثاني: الآليات العسكرية 35

المطلب الأول: المساعدات العسكرية 35

المطلب الثاني: التدخلات العسكرية 37

الفصل الثالث: نماذج من النزاعات ودور المنظمة في حلها 45

المبحث الأول: حرب الرمال 1963م 46

المطلب الأول: تطورات الحرب	46
المطلب الثاني: دور المنظمة في حلها	49
المطلب الثالث: تقييم لدور المنظمة	52
المبحث الثاني: الحرب الأهلية في الصومال	53
المطلب الأول: تطورات الحرب	60
المطلب الثاني: دور المنظمة في حل الحرب	65
المطلب الثالث: تقييم دور المنظمة	69
خاتمة	72
الملاحق	78
قائمة المصادر و المراجع	94
فهرس المحتويات	106
ملخص	108

ملخص

سعت المنظمات الدولية و الإقليمية منذ نشأتها إلى وضع حد للنزاعات الدولية في ظل نظام ثنائية القطبية أي الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي.

تنوعت هذه النزاعات إلى نزاعات بين الدول و أخرى نزاعات داخلية اختلفت طبيعتها مابين حرب أهلية و نزاعات أثنية، كان للإرث الاستعماري الدور البارز في نشوبها فضلا عن تدخل أطراف خارجية فيها. كان للمنظمات الدولية و الإقليمية دور في حلها.

و القارة الإفريقية واحدة من مناطق العالم التي تعرضت لزمن طويل للاستعمار الذي خلف مشاكل كبيرة سواء من حيث النزاعات الحدودية أو الصراعات الداخلية أو مشاكل التخلف الاقتصادي أو الاجتماعي وغيرها من المشاكل. وبرزت منظمة الوحدة الإفريقية كواحدة من المنظمات الإقليمية التي لعبت الدور الكبير في حل هذه النزاعات حيث نجحت في حل العديد من النزاعات التي عرضت عليها في ظل محدودية الإمكانيات المتاحة. و هذا ما لاحظناه من خلال دراستنا لحالتي حرب الرمال و الحرب الأهلية في الصومال.

و في إطار تحديث آليات المنظمة الإفريقية و جعلها أكثر فاعلية و وفقا لتحديات الراهنة و معطيات النظام الدولي الجديد تقرر تغير المنظمة إلى الاتحاد الإفريقي أملا للدفع بالقارة إلى تحقيق الاستقرار و الأمن و التقدم.